

جامعة "لونيسى على" العفرون

كلية الحقوق والعلوم السياسية

محاضرات مختصرة

في

الاقتصاد السياسي والمدارس الاقتصادية الكبرى

دراسة مقارنة بين الفكر الإسلامي والغربي

السنة الأولى حقوق ل. م. د.

المجموعة الثانية والثالثة

من إعداد الأستاذ: عبد الرحمن صالح بابكر

السنة الجامعية:

2020 - 2019

## بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

### المقدمة:

الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويدفع نقمه ويكافئ مزيده، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله شهادة ندخرها ليوم اللقاء والنشور وهو راض عنا، أما بعد: بني الطالب بنيتي الطالبة إن هذه المطبوعة جاهزة بين يديك نتيجة تحمل المسؤولية الملقاة عليّ كأستاذ في مادة الاقتصاد السياسي، وهي نتيجة التزامي بما عهدت به نفسي إزاءك أتمنى أن تبقى لديك ذخرا حتى تستفيد بها مستقبلا. إن العوامل التي جعلتني أفرغ لهذه المطبوعة عديدة، كان أولها هي ملاحظتي لتدني نسبة إقبال الطلاب عن الدراسة وعزوفهم عنها، وارتأيت أن أضع بين يدي الطالب والطالبة هذه المطبوعة حتى أتجنب قدر الإمكان وضع الأصفار يوم الامتحان<sup>1</sup>، وتبرير موقفي أمام الله عز وجل، لأنني أؤمن بأن وظيفة الأستاذ في هذا العالم هي رسالة قبل أن تكون وظيفة، والهدف الثاني هو تقديم مفهوم للطالب في كلية الحقوق عن أهمية المادة وعلاقتها بكل من السياسة والاقتصاد والقانون، وقد حاولت من خلال هذه الدراسة أن أقدم نموذجا في الاقتصاد الإسلامي، وهو منهج غائب عن جامعاتنا في العالم العربي والإسلامي، وقد أجهدت نفسي في تقديم ما أراه مهما للطالب في كلية الحقوق، لأن معظم الطلاب عندنا لا يعون ما يجري حولهم صباح مساء من مصطلحات علمية تتعلق بالسياسة والاقتصاد، فهم يجهلون ماهية النقد وأهميته وكيف نشأ، وعلاقته بالآزمات الاقتصادية والسياسية، على المستوى المحلي والدولي. أنا متأكد عند فراغ الطالب من قراءتها واستيعابها سيجد نفسه مرتاحا لما قرأ واستفاد.

### خطة الدراسة ومنهجية البحث وعناصره:

#### أولا: خطة الدراسة:

لقد حاولنا تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، يتعلق الفصل الأول بدراسة الاقتصاد السياسي بين الفكر الإسلامي والغربي، وبفلسفة النقد وميكانيزماته وعلاقته بتحريم كل من الربا والاحتكار والاكنتاز، وعلاقة النقود بالركود أو الإنعاش الاقتصادي في الاقتصاد القومي، على ضوء تلك الآليات في النقود يتعرف الطالب على الآزمات التي تصيب المجتمع من تضخم وكساد وبطالة وانكماش، وغير ذلك مما يجري في الساحة الإعلامية والسياسية، بخلاف الفصل الثاني فهو يتعلق بدراسة المدارس الاقتصادية الكبرى وعلاجها للمشكلة الاقتصادية في الفكر الغربي والإسلامي، ويوضح من ناحية أخرى مكانة التشريع الإسلامي كمذهب اقتصادي أمام المذاهب الاقتصادية الكبرى، وأهم دور من أدواره المساهم في عدالة التوزيع وعلاقتها بنظرية التوازن الاقتصادي القومي في الدولة.

1 - علما بأن هذه المطبوعة هي إضافة وتصحيح للمطبوعة السابقة، وأول مطبوعة كانت في السنة الدراسية، الجامعية: 2014-2015 إن الشيء الذي يحوز في النفس خلو القاعات والمدرجات الجامعية من الطلاب، وتكثيف حضورهم يوم الامتحان، وهو ما جعلني أجد المطبوعة للطالب وهو في بيته، المشكلة عندما ألقى المحاضرة أجد نفسي أمام قرابة أكثر تقدير 100 طالب ويوم الامتحان أجد نفسي أمام قرابة 1200 طالب وأقول لهم بالحرف الواحد، عدم حضورك المحاضرة أيها الطالب لن يشفع لك، خاصة أنني أتجنب طرح الأسئلة المباشرة التي تسمح الطالب أن يعش في الامتحان، عندي نظرية تقول: "إن أول من يساعد على الحراسة في الامتحان هو الأستاذ في صياغته ل طرح السؤال"، المشكل أن جامعاتنا تخرج طلابا يحسنون الحفظ بدل الفهم، لأن منهج التلقين ورد البضاعة يوم الامتحان، منهج خاطئ وخطير لأن دابه تخريج طلبة مقلدين، لا مبدعين أو نقاد أو مفكرين، هذه المشكلة الحقيقية التي تعاني منها معظم جامعاتنا في العالم العربي والإسلامي.

لقد ساعدتني أزمة وباء الكورونا لإعادة صياغتها من جديد، أملا إخراجها مستقبلا على شكل كتاب يستفيد منها الطلاب على ضوء الملاحظات التي أستفيد منها من قبل الأساتذة الزملاء، وحتى أنت أيها الطالب، بل افتخر بتوجيهاتك وملاحظاتك، قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: "لا يزال الرجل يتعلم فهو عالم، فإن ظن أنه قد علم، فقد جهل".

- عن أول ملاحظة تؤخذ عليها هذه المطبوعة، أنني كنتبتها على استعجال، وبدون عودة إلى كثير من المصادر، حيث اعتمدت فيها على ذاكرتي وما حفظته من معلومات سابقة، سواء بالنسبة إلى اقتصاديات النقود، مثل موضوع الاحتكار والربا والاكنتاز، وكذا موضوع الندرة عند العالم "روبرت مالتوس"، أو نظرية القيمة عند كارل ماركس، أو بالنسبة إلى الفكرة التي ساقها الأستاذ مالك بن نبي في كتابه: "المسلم في عالم الاقتصاد" وحديثه عن الاستثمار في الإنسان، وغير ذلك مما حفظته سابقا أثناء تدريسي مادة الاقتصاد الإسلامي في كلية أصول الدين بجامعة خروبة في الثمانينيات من القرن الماضي.

## ثانيا: منهجية البحث:

بالنسبة إلى منهجية البحث فقد اعتمدنا على المنهج المقارن بين كلٍّ من المدرسة الغربية والإسلامية، ونريد وراء هذه المطبوعة تقديم أنموذج اقتصادي إسلامي يفوق أي نظام اقتصادي بشري عالمي، بهدف توعية الطالب وإشعاره بأن المدرسة الإسلامية بجانب ما تتضمن من قوانين تشريعية ماسحة لخريطة الزمان والمكان، فهي بجانب ذلك تتضمن نظريات اقتصادية تفوق كل النظريات البشرية، لأنها من خلق الله عز وجل الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه تنزيل من حكيم حميد، وهو ما جعلنا نتعرض إلى المدارس الاقتصادية الكبرى، حتى يستوعب الطالب هذه المفاهيم القرآنية الغائبة عنه، ويجد مكانته في الخريطة الفكرية العالمية، ويضمن إلى ما عنده من رصيد حضاري يفوق كل الأرصدة العالمية.

## ثالثا: عناصر البحث:

### الفصل الأول:

#### الاقتصاد السياسي وفلسفة النقود بين الفكر الإسلامي والغربي

المبحث الأول: مصطلح الاقتصاد السياسي والعلاقة الجدلية بينهما وفق الرؤية القرآنية:

المطلب الأول: تطور المفهوم ومصطلح "الاقتصاد السياسي" عبر التاريخ:

المطلب الثاني: العلاقة الجدلية بين السياسة والاقتصاد وفق الرؤية الاجتماعية والقرآنية:

أولا: النظرة الاجتماعية والقرآنية حول العلاقة الجدلية بين السياسة والاقتصاد:

ثانيا: مفهوم الاستخلاف في كتاب الله عز وجل وإشكالية الصراع في العالم:

المبحث الثاني: أسس ومبادئ العملية الاقتصادية والعوامل المحفزة لها لدى الإنسان:

المطلب الأول: الأسس والقواعد التي تقوم عليها العملية الاقتصادية:

أولا: الإنسان:

ثانيا: الطبيعة:

ثالثا: رأس المال:

رابعا: التنظيم:

المطلب الثاني: العوامل المحفزة للإنسان لممارسة النشاط الاقتصادي:

أولا: الحاجة:

ثانيا: الجهد:

ثالثا: الندرة:

المبحث الثالث: منشأ النقود وفلسفتها وعلاقتها بالإنعاش أو الركود الاقتصادي

المطلب الأول: ماهية النقود ومنشؤها ودخولها سوق المبادلات الاقتصادية:

أولا: ماهية النقد:

ثانيا: التحول الخطير الذي أحدثه النقد في سوق المبادلات الاقتصادية:

المطلب الثاني: رحلة النقود من المقايضة إلى نشوء النظام المصرفي في العالم الغربي:

أولا: مرحلة المقايضة وعسر التبادل الاقتصادي:

ثانيا: مرحلة النقود السلعية:

ثالثا: مرحلة النقود المعدنية ومميزاتها في تأدية المهام النقدية:

رابعا: مرحلة النقود المسكوكة ودخولها الميدان السياسي:

خامسا: النقود التمثيلية وكيف نشأت فكرة الأنظمة المصرفية في الفكر الإسلامي:

سادسا: النقود التمثيلية والاعتبارية، ونشوء الأنظمة المصرفية في الفكر الغربي:

المطلب الثالث: دور النقد في الركود أو الإنعاش الاقتصادي:

## الفصل الثاني:

المدارس الاقتصادية الكبرى وعلاجها للمشكلة الاقتصادية في الفكر الغربي والإسلامي:

المبحث الأول: ماهية المشكلة الاقتصادية في الفكر الغربي:

المطلب الأول: ماهية المشكلة الاقتصادية:

أولا: المشكلة الاقتصادية ونظرية عدالة التوزيع:

ثانيا: عرض موجز للمدارس الاقتصادية الكبرى:

المطلب الثاني: المدرسة التجارية في أوروبا في بداية القرن السادس عشر:

أولا: خصائص المدرسة التجارية:

ثانيا: المدرسة التجارية في إسبانيا:

ثالثا: المدرسة التجارية في فرنسا:

رابعا: المدرسة التجارية في إنجلترا:

خامسا: تكريس الفكر الاستعماري في ذلك العهد:

المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي لدى مدرسة الطبيعيين:

أولا: مؤسس المدرسة الطبيعية "فرانسوا كيناي":

ثانيا: المبادئ الأساسية للثروة والنشاط الاقتصادي في فكر الطبيعيين:

المبحث الثاني: مدرستي الكلاسيك عند آدم سميث والشيوعية عند ماركس عرض وتحليل:  
المطلب الأول: الفكر الاقتصادي لدى مدرسة الكلاسيك ومُنظَرها آدم سميث:

أولاً: آدم سميث وتأسيسه لقواعد الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية:

ثانياً: عوامل الانسجام بين المصلحة الخاصة والعامة عند آدم سميث

المطلب الثاني: كارل ماركس وتأسيسه للمذهب الاشتراكي والانتقادات التي وجهت إليه:

أولاً: النظريات العلمية التي بنى بها ماركس مذهبه الاشتراكي:

ثانياً: الانتقادات التي وجهت إلى المذهب الاقتصادي الاشتراكي:

المبحث الثالث: المشكلة الاقتصادية ونظرية التوازن الاقتصادي في المدرسة الإسلامية:  
المطلب الأول: ماهية المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي عرض وتحليل:

أولاً: مفاهيم حول قيمة الإنسان وكرامته الوجودية في هذه الحياة:

ثانياً: ما يتفرع من نتائج وآثار لهذا المفهوم:

ثالثاً: تحليل الأستاذ مالك بن نبي للإنسان العربي المسلم في مرحلة ما بعد الحضارة:

المطلب الثاني: نظرية التوازن الاقتصادي في المدرسة الإسلامية عرض وتحليل:

أولاً: مفهوم المال وفلسفته في كتاب الله وما يتفرع عنه من نتائج وآثار:

ثانياً: نظرية التوازن والتوزيع المالي في كتاب الله عرض وتحليل:

ثالثاً: نتيجة البحث وخاتمته:

## الفصل الأول:

### الاقتصاد السياسي وفلسفة النقود بين الفكر الإسلامي والغربي

نحاول في هذه الدراسة المتواضعة أن نقسم هذا الفصل إلى مبحثين يتعلق المبحث الأول بتحرير مفهوم مصطلح الاقتصاد السياسي والعلاقة الجدلية بينهما وفق الرؤية القرآنية، ويتعلق الثاني بالأسس والقواعد التي تقوم عليها العملية الاقتصادية، والعوامل المحفزة للإنسان لممارسة النشاط الاقتصادي.

#### المبحث الأول: مصطلح الاقتصاد السياسي والعلاقة الجدلية بينهما وفق الرؤية القرآنية:

نحاول في هذا المبحث أن نقسمه إلى مطلبين، يتعلق الأول بالمفهوم ومصطلح "الاقتصاد السياسي" عبر التاريخ، والمطلب الثاني بالعلاقة الجدلية بين السياسة والاقتصاد وفق الرؤية الاجتماعية والقرآنية.

#### المطلب الأول: تطور المفهوم ومصطلح "الاقتصاد السياسي" عبر التاريخ:

لقد كان الفلاسفة ورجال الدين هم الذين يهتمون بالمسائل الاقتصادية في العصور القديمة والوسطى، بهدف نشر القيم الأخلاقية والفلسفة الدينية في جميع المجالات ومنها المجال الاقتصادي.

إلا أنّ هذا الوضع قد بدأ في التغيير ابتداءً من القرن السادس عشر، فأصبحت دراسة المسائل الاقتصادية من اختصاص رجال الإدارة في خدمة الحكومات المركزية الجديدة، إضافة إلى السياسيين والتجار ورجال الأعمال.

لم يعرف مصطلح الاقتصاد السياسي إلا في بداية القرن السابع عشر في فرنسا على يد "انطوان دي مونكراتيان Antoine Montchrestien (1575 - 1621)" وكان كتابه يتعلق بقوانين اقتصاد الدولة، وفق المذهب التجاري السائد في تلك الظروف كما سنرى لاحقاً، ولكن أول من استعمل مصطلح الاقتصاد السياسي وفق التطورات اللاحقة للاقتصاد السياسي هو: "جيمس استيوارت ميل" عام 1767 م. في كتابه "بحث في الاقتصاد السياسي"، من وقتها اعتمد هذا المصطلح تاريخياً للتعبير عن هذا العلم لدى كافة الاقتصاديين، بمختلف اتجاهاتهم خاصة الماركسيين منهم، بعد ما استخدمه "كارل ماركس" في كتاباته بعنوان "الاقتصاد السياسي" (1818 - 1883).

ولكن منذ أن وضع الاقتصادي "الفريد مارشال" (1842 - 1924) عنواناً لكتابه الذي صدر مؤخراً عام 1980 م. باسم "مبادئ الاقتصاد" بدأ مصطلح "الاقتصاد" بمفرده في الانتشار من جديد، ليحل محل مصطلح "الاقتصاد السياسي" والهدف يتمثل في محاولة الاقتصاديين الرأسماليين التخلص من الجوانب السياسية في الدراسة الاقتصادية.

إن إهمال كلمة "السياسي" تؤكد أن محور الاهتمام - كما سنرى - هو الفرد وليس الدولة، أمّا الغاية من هذه الدراسة فقد اهتمت عن قوّة الدولة والزيادة في ثروتها، والاقتصادي الألماني شمولر (Schmoller)

كان يسعى وراء ذلك بناء اقتصاديات الدولة... وقد تزامنت تلك الأفكار الاقتصادية مع تطور البحث العلمي وتراجع المنهج الاستنباطي ليحلّ محلّه منهج كلّ من الملاحظة والاستقراء<sup>2</sup>.

**المطلب الثاني: العلاقة الجدلية بين السياسة والاقتصاد وفق الرؤية الاجتماعية والقرآنية:**  
يمكن أن نطرح العلاقة الجدلية بين السياسة والاقتصاد ضمن نقطتين، تتعلق الأولى بالنظرة الاجتماعية والقرآنية حول العلاقة جدلية بين السياسة والاقتصاد، والثانية بمفهوم الاستخلاف في كتاب الله عز وجل وإشكالية الصراع في العالم.

#### أولاً: النظرة الاجتماعية والقرآنية حول العلاقة جدلية بين السياسة والاقتصاد:

إن جميع ما طرحناه كان يتعلق بالمعنى الاصطلاحي الأكاديمي للفظـة "الاقتصاد السياسي" ولكن إذا رجعنا إلى الواقع الاجتماعي والسياسي المعيش، فإن الإنسان لن يستطيع أن يفصل بين السياسة والاقتصاد، سواء بالنسبة إلى التاريخ القديم أو الحديث، على مستوى العام أو الخاص، أو الجماعي والفردى، إن العلاقة الجدلية بين السياسة والاقتصاد علاقة مرتبطة ولا يمكن تفكيكها بحال من الأحوال، إن الذي يمارس السياسة غالباً ما تكون ممارسته للسياسة، بهدف الحصول على امتيازات اجتماعية واقتصادية. إن العلاقة التي تحكم الدول ببعضها البعض، غالباً ما تكون علاقة اقتصادية قبل أن تكون سياسية، معنى ذلك أنها مرتبطة بالمصالح، إذا كانت دولة لا تتمتع باقتصاد قوي، فإن سياستها الخارجية ستكون عرضة للمساومة ودولتها للاختراق، وشعبها للاستعباد، إن جميع أو معظم الحروب التي دارت في العالم القديم وتدور في العالم الحديث، وستبقى دائرة إلى أن تقوم الساعة، كان المحرك الأساسي لها هو الهيمنة، والدافع إليها هو الاقتصاد، وهو ما سنراه لاحقاً ضمن الحروب الاستعمارية، إن الزعيم الشيوعي "كارل ماركس" كان يقول: "إن المحرك الأساسي للإنسان هو الاقتصاد"، والعلاقة الجدلية بين السلطة السياسية والاقتصادية مبنية على التحكم، سواء كان التحكم وراء العامل الاقتصادي أو السياسي، إن اليهود قد استطاعوا أن يسيطروا أيديهم على منابع القوة في العالم الوسيط والحديث، وراء كل من الاقتصاد والسياسة والإعلام.

والقرآن العظيم قد استفاض في ذكر قصص الأمم والأقوام السابقة وهلاكها، وجميعها كان بسبب البُعد عن اتباع شرع الله عز وجل، إضافة إلى الصراع الاقتصادي والفساد السياسي، لقد استقرأ العلامة ابن خلدون أحداث التاريخ في كتابه "المقدمة"، ووصل إلى نتيجة تقول: "إن الترف الاقتصادي والفساد السياسي هما العاملان الوحيدان اللذان يأتیان على خراب العمران وهلاك الدول والحضارات"<sup>3</sup>، والمشكلة التي تعاني منها الدولة الجزائرية في الوقت الراهن هي مشكلة سياسية واقتصادية، وقبل ذلك أخلاقية!!!

إن الله قد ساق لنا في كتابه العزيز أسوأ أنموذج سياسي فاسد، وهو "فرعون"، ثم ذكر بجانبه أسوأ أنموذج اقتصادي فاسد وهو "قارون"، والعجيب في الأمر أن يتواطأ الرجلان على الطغيان والفساد، وهم أعداء في القومية والجنسية، والشيء الوحيد الذي جمع بينهما هو المصالح الاقتصادية والسياسية، وساق لنا المولى عز وجل ذلك في سورة "القصص" وافتتحت السورة بالطغيان السياسي، على يد "فرعون" ثم اختتمت نفس

<sup>2</sup> - مجموعة باحثين، د. زينب حسين عوض الله، د. مجدي محمد شهاب، د. أسامة محمد الفولي، "أصول الاقتصاد السياسي"،

المكتبة الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر سنة 2000 م. صفحة 13 - 14

<sup>3</sup> - وقال العلامة عبد الرحمن بن خلدون، في كتابه المقدمة، في الفصل الثالث والأربعون: "في أن الظلم مؤذن بخراب العمران"، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، صفحة 320.

السورة بالطغيان الاقتصادي على يد "قارون"، وفي ذلك يقول الله في سورة القصص: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضِعُّ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُدَّبِحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴿٤٤﴾﴾.

ثم يختم المولى عز وجل نفس السورة بقوله تعالى: ﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ ﴿٧٦﴾﴾ (القصص/76)

عبر هذين النصين القرآنيين نطرح السؤال التالي: أين تتجلى عداوة فرعون لقارون؟؟ . وهو ما سبق أن ذكرته، وعرضته الآية السابقة عن طريق غير مباشر... (حاول أن تصل إلى الجواب دون الاعتماد على المذكرة)

إن الجواب يتمثل في كون "فرعون" من الأقباط، في حين كان "قارون" من بني إسرائيل، وهو ما أفصحت عنه الآية الثانية: ﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَىٰ﴾، وكان الصراع الذي يتراسه فرعون صراع قومي عنصري طائفي، جماعة أكثرية من الأقباط، على جماعة أقلية من بني إسرائيل، وعمل فرعون يتجسد في ذكر الجرائم التي كان يأتيتها علي يهود بني إسرائيل، من ذبح وقتل واستضعاف وسبي للنساء، وإبادة عرقية متمثلة في استبقاء النساء وقتل الذكور من الأطفال، وهو أسوأ نموذج سياسي ذكره الله عز وجل في القرآن الكريم كما ذكرت، وكان هذا العمل الإجرامي يقوم بتواطؤ من فرعون ووزيره "هامان" إضافة إلى قارون، والآية القرآنية تمعنت في ذكر البغي والظلم والتسلط من قبل قارون فقالت: ﴿فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ فيتضح من وراء ذلك أن المصالح السياسية والاقتصادية عند غياب القيم والمبادئ هي فوق أي اعتبار، وهو ما نلاحظه أيضا بالنسبة إلى الرسول (ص) مع عمه، إن أبا لهب "عمه"، قد وقف ضد الدعوة والرسالة المحمدية، عكس عمه "أبو طالب" وذلك لشيء واحد، أن أبا لهب كان من أغنياء قريش<sup>4</sup>.

**ثانياً: مفهوم الاستخلاف في كتاب الله عز وجل وإشكالية الصراع في العالم:**

هناك ملحظ دقيق استوقفني قبل عقدين من الزمن أو أكثر، يتمثل في إشكالية إناطة الفساد وسفك الدماء بالإنسان عبر أول قصة في القرآن، وبمعنى أوضح، لماذا أناطت الملائكة عملية الإفساد وسفك الدماء

4 - من جملة الحقائق التي ينبغي الاطلاع عليها أن جميع الأصنام المحاطة بالكعبة كانت تشكل أكبر مورد اقتصادي لعرب قريش، ومحاربة الرسول للأصنام عبارة عن تجفيف لأعظم مورد اقتصادي، لذلك وقفت قريش ضد رسالته صلى الله عليه وسلم، وحاربتة بكل الوسائل، يلاحظ الإنسان أنه إذا تدخلت المصالح، وكانت القيم والمبادئ غائبة، غابت معها الطائفة والقبيلة، بل وغابت معها الأخوة والعمومة وجميع العلاقات الرحمية.

باستخلاف الإنسان على الأرض عبر أول قصة ذكرها الله في سورة البقرة، وهي أول سورة في كتاب الله بعد سورة الفاتحة؟ وقد جاءت القصة بمناسبة بدء الخلق، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ (30)﴾.

**الإجابة عن الإشكالية المطروحة:** لقد بحثت في كتب التفسير عند بعض العلماء القدامى والمعاصرين وذهبوا إلى ذلك مذاهب<sup>5</sup>. ولم يقنعني واحد منهم، وبعد تأمل عميق مع الآية الكريمة وجدت أنه لا شيء يفسر هذه العلاقة إلا المفهوم القرآني الذي يعبر عن العلاقة الوطيدة التي أناطت مفهوم الاستخلاف في الأرض، بالفساد وسفك الدماء كما رأينا، وراء السلطة السياسية والاقتصادية، إن مفهوم الاستخلاف في كتاب الله عز وجل يأخذ كلاً من مفهومي السياسي والاقتصادي، بالنسبة إلى المفهوم السياسي فإن كلمة "خليفة" تشير إلى السلطة السياسية وراء قوله تعالى: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (ص/26) لقد كانت السلطة السياسية في العالم وفي ممر التاريخ مدعاة للصراع كما رأينا سابقاً ضمن العلاقة الجدلية بين السياسة والاقتصاد وفق كل من الواقع المعيش، إضافة إلى الرؤية القرآنية، أما بالنسبة إلى المفهوم الاقتصادي فإن قوله تعالى في سورة الحديد: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ (7)﴾ إن مصطلح الاستخلاف في هذه الآية الكريمة يدعو إلى الإنفاق في سبيل الله، ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ﴾، إن كلاً من الخلافة والاستخلاف في كتاب الله يؤديان المعنى السياسي والاقتصادي، وكلاهما مدعاة للصراع وسفك الدماء، بذلك نكون قد أتينا على الجواب عن السؤال المطروح في بداية الفقرة، لماذا أناطت الملائكة عملية الإفساد في الأرض وسفك الدماء باستخلاف الإنسان على الأرض في بداية الخلق؟. ومع ذلك نقول: "والله وحده أعلم وأحكم".

**المبحث الثاني: أسس ومبادئ العملية الاقتصادية والعوامل المحفزة لها لدى الإنسان:**  
نحاول أن نقسم هذا المبحث إلى مطلبين، يتعلق الأول بالأسس والقواعد التي تقوم عليها العملية الاقتصادية، والثاني بالعوامل المحفزة للإنسان لممارسة النشاط الاقتصادي.

<sup>5</sup> - حاولت أن أجمع بعضاً من آراء المفسرين المعاصرين، باعتبارهم أقرب إلى تحليل الواقع الذي يعيشه العالم، ولا أحد منهم أناط الفساد في الأرض وسفك الدماء بالاستخلاف السياسي والاقتصادي، منهم أستاذي الدكتور "وهبة الزحيلي" في كتابه "التفسير المنير في العقيدة والمنهج" ط. أولى دار الفكر دمشق، جزء أول ص 136. ومنهم أيضاً الشيخ "محمد رشيد رضا" في كتابه تفسير المنار، ج 01 ص 261 ط. المكتبة التوفيقية مصر القاهرة. وكذا الأستاذ محمد الطاهر بن عاشور في كتابه "التحرير والتنوير" ط. أولى مؤسسة التاريخ ص 381 - 393 وكذا سيد قطب في ظلال القرآن، المجلد الأول ط. الثامنة والثلاثون، دار الشروق مصر، ص 56.

## المطلب الأول: الأسس والقواعد التي تقوم عليها العملية الاقتصادية:

إن العملية الاقتصادية مبنية على ثلاث نقاط أساسية، وبدونها لا يمكن أن يكون هناك اقتصاد، وهي كل من: الإنسان، والطبيعة، ورأس المال، والتنظيم<sup>6</sup>:

### أولاً: الإنسان:

ماذا يقصد بالإنسان في العملية الاقتصادية؟ يقصد به الشخص الذي يمارس العمل الاقتصادي، وهو الرجل أو المرأة أو الشاب الذي يفكر أو يبذل جهداً أو يستعمل شيئاً للحصول على المعيشة، سواء كان هذا الشخص يقوم بعمل، فيمارس بيعاً أو شراءً أو مهنة، معنى ذلك أن محور العملية الاقتصادية كلها مبنية على الإنسان<sup>7</sup>، إذا كانت العملية الاقتصادية مبنية أساساً على الإنسان، يجب ألا يخفى علينا أن أعظم استثمار اقتصادي ينبغي أن يكون في الإنسان، باعتباره محور النظرية الاقتصادية، ولنا في ذلك أعظم مثل وهو الرسول (ص) حين بنى رجالاً ولم يبن قصوراً أو ينشئ معامل أو شركات استثمارية، وهو ما سنتوسع فيه لاحقاً ضمن المشكلة الاقتصادية.

### ثانياً: الطبيعة:

ماذا يقصد بالطبيعة؟ يقصد بها كل ما يوجد على ظهر الأرض، من بحار وأنهار وما يتضمن من أسماك أو جواهر، أو الأشجار حتى الهواء والشمس التي هي مصدر الطاقة، والأراضي وما تحتويه من مخزون غاز، وبتروول ومعادن...

### ثالثاً: رأس المال:

ما هو رأس المال الذي يبنى عليه الاقتصاد؟ يقصد برأس المال كل ما هو أداة لوسيلة إشباع حاجات الإنسان وبها يتوصل إلى غرضه الاقتصادي، مثال ذلك الفأس الذي يستعمله الفلاح، والآلة التي يستعملها الصانع، والجهاز الذي يستعمله الباحث أو المحاسب، فهو رأس ماله في العملية الاقتصادية، وهو وسيلته في تحقيق الغرض الاقتصادي.

ورأس المال كما نلاحظ يختلف باختلاف النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الإنسان، فرأس مال الفلاح يختلف عن رأس مال الصياد أو النجار أو الأستاذ الباحث وغير ذلك، ففي المرحلة البدائية كان رأس مال الإنسان بسيطاً بساطة البيئة الاجتماعية مثل: حجر الصوان لإشعال النار، وآلة الصيد للصيد وغير ذلك،

6 - لكي نقرب الفهم للطالب نقول: إن الأسس والقواعد التي تقوم عليها العملية الاقتصادية أشبه بالأركان التي تقوم عليها نظرية الالتزام بالنسبة إلى عقد البيع مثلاً، فإنه لا بد أن يتوفر الأركان التي هي كلٌّ من العاقدين والمبيع والصيغة التي تعبر عن الإرادة المنشئة للعقد، وكذلك بالنسبة إلى الأسس والقواعد التي تقوم عليها العملية الاقتصادية، وهي كلٌّ من الإنسان والطبيعة ورأس المال والتنظيم.

7 - هناك ملحظ مهم جداً يجب أخذه بعين الاعتبار، يتعلق بالاستثمار في الإنسان وقد استفاض الله بذكره في القرآن، حين أورد في عدة مناسبات من كتابه الكريم وهو قوله تعالى في سورة فصلت: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ

لِّلْعَبِيدِ(46)﴾ إن قانون الحياة مبني على السعي والجد والعمل الصالح، ولا شأن للمعتقد الديني في موضوع الاستثمار الاقتصادي، إن المجتمعات التي استثمرت في الإنسان وبذلت أموالاً وجهوداً كبيرة في ميدان التربية والتعليم استطاعت أن تحقق أكبر نجاح في الحياة، وراء كل من العلم والعمل الصالح، بخلاف المجتمعات الإسلامية التي أدبرت عن العلم وأقبلت على الجهل والعمل الفاسد، فنالت جزاءها فجعلها الله متخلفة ذليلة وراء الركب الحضاري والتاريخ!! (وهو ما سنراه لاحقاً بتوسع)

وتطور الإنسان في هذه الحياة منوط بتطور رأسماله في الاقتصاد والصناعة والتجارة والإدارة وفي جميع مجالات الحياة...

#### - ورأس المال ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ - سيولة نقدية: وهو عبارة عن رأس المال نقدي، يتمثل في النقود والسلع، ومواد خام وغير ذلك...<sup>8</sup>

- هنا يجب أن نفرق بين رأس المال النقدي، ورأس المال العيني، يتمثل رأس المال النقدي في جميع أنواع النقود سواء كانت معدنية أو ورقية، وتسمى بـ"أشباه النقود، كالسفحة والحسابات البنكية وغيرها، بخلاف رأس المال العيني يتمثل في العقار والآلات الصناعية وأدوات الإنتاج كما رأينا، ويمكن أن نسميه برأس المال الجامد، وفي حالة بيعه يتحول إلى رأسمال نقدي، عبارة عن سيولة نقدية، حيث يكون أكثر ملاءمة للتعامل الاقتصادي.

ب - أدوات الإنتاج: هو ما رأيناه من وسائل وأدوات للإنتاج التي تتخذ وسيلة للاستثمار.

ج - رأس المال معنوي: يتعلق بالأفكار والعلوم التي يحصل عليها الإنسان ضمن مشواره الطويل في الحياة، سواء في حياته المهنية أو التعليمية في الجامعة،<sup>9</sup> مثل خبرة الأستاذ أو الباحث أو الطبيب أو الموثق، وكذا الاستشارة القانونية، أو غير ذلك...

#### رابعاً: التنظيم:

لا بدّ أن يعتمد الاقتصاد على التنظيم، ويتضمن التنظيم كلاً من نظرية تقسيم العمل، والتوزيع والاستثمار، من بيع وشراء وإنتاج، وصناعة إنشاء أو تحويل، إضافة إلى المحاسبة، التي هي من اللوازم الضرورية في الاقتصاد، إن أيّ تاجر لا يقيم محاسبة يومية وأسبوعية وشهرية وسنوية على تجارته فهو مقبل على الإفلاس لا محالة، وعملية الإحصاء والتقييم بهدف إخراج الزكاة، عملية ضرورية في التشريع الإسلامي، والمحاسبة السنوية تعتبر بمثابة تقييم للشركة، وهي مبنية على دراسة عوامل الربح أو خسارة المؤسسة الاقتصادية، وفي حالة ما تحققت خسارة الشركة، فإن عامل التنظيم يدفعها لإعادة حساباتها بهدف تفادي الخسارة مستقبلاً، أما في حالة تحقيق الأرباح فإن ذلك يدفع بالشركة لزيادة الإنتاج، وتوسيع الدورة الاستهلاكية في المجتمع، مما يقضي على أزمة البطالة والتضخم، وفي نفس الوقت يعم الرخاء، ويستفيد الفقراء من حصولهم على مبالغ مالية وراء الزكاة التي يؤديها الأغنياء كواجب من واجباتهم على المعوزين، وتعتبر الزكاة في شريعة الله عز وجل، حق واجب للفقير على الغني، بدون تفضّل منه ولا منّ، قال تعالى في سورة الذاريات:

﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ (19)﴾

<sup>8</sup>- وهو ما سنراه لاحقاً بتوسع في موضوع النقود

<sup>9</sup> - يجب أن نعلم أن مصطلح رأس المال ليس قاصراً على الخبرة العلمية التي يحصل عليها الطبيب أو المهندس في الجامعة، كل خبرة يتعلمها الإنسان من وراء الممارسة عبارة عن رأسمال قابل للاستثمار في الحياة، ولو لم يدخل صاحبه يوماً المدرسة، إن خبرة التاجر الطويلة في مهنته أو الفلاح في حقله أو مزرعته عبارة عن رأس مال في تخصصه.

كما يدخل في التنظيم عملية التخطيط للمستقبل، سواء تم ذلك التنظيم على مستوى الخواص من شركات تجارية أو صناعية أو استثمارية، أو تم ذلك على مستوى العموم، مثل البلدية أو الدائرة أو الدولة، وعملية التخطيط تخضع لدراسة الميزانية، وهو ما يسمى بدراسة الغطاء المالي، فيطرح صاحب المشروع جميع المتطلبات التي على ضوءها يقوم بتوسيع مشروعه الاقتصادي مستقبلا، هذه هي باختصار الأركان الأساسية للاقتصاد.

**المطلب الثاني: العوامل المحفزة للإنسان لممارسة النشاط الاقتصادي:** يقوم الاقتصاد على كل من: الحاجة، والجهد، والندرة.

#### أولا: الحاجة:

إن الحاجة هي المحفز والمحرك الأساسي للعملية الاقتصادية، الشيء الذي يجعل الإنسان يسعى وراء الكسب هو الحاجة، إلى الغذاء والكساء والإيواء، وهي من متطلبات الحياة الضرورية، التي تجعل الإنسان يعمل ويتعب ويكد للحصول على لقمة العيش، قال تعالى في سورة البلد: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ (4)﴾ أي في شقاء وتعب، لأن متطلبات الحياة تستلزم العمل الجاد والكفاح، لذلك خلق الله الإنسان في كبد، تتميز الحاجة في الاقتصاد بثلاثة خصائص، كونها نسبية، وغير مُشبعة، ومتطورة:

أ - **نسبية:** معنى نسبية الحاجة، أنها تختلف من شخص إلى شخص، ومن مجتمع إلى مجتمع آخر، ومن ظرف زمني ومكاني إلى ظرف زمني ومكاني آخر، في وقت من الأوقات كان الهاتف شيئا ضروريا للطبيب ولرجل الأعمال والمدير، ثم تقدمت الظروف واختلقت الوسائل أصبح الهاتف ضروريا لكل إنسان، وهذا الاختلاف يختلف حسب الأزمنة والأمكنة، فأنت تلاحظ أنه كلما تطورت المجتمعات تطورت واختلقت حاجاته، وهكذا...

ب - **غير مُشبعة:** ومن خصائص الحاجة أيضا أنها غير مُشبعة، إن الإنسان في هذه الحياة كلما اختلفت ظروف معيشته وتطورت وسائل الحضارة حاول الحصول على متطلباتها لتحسين وضعيته ومعيشته، والإنسان لا يشبع من الاستزادة ما دام في هذه الحياة.

ج - **متطورة:** إن العامل النسبي في الحاجة هو الذي جعلها متطورة، فهي تتطور بتطور الظروف والإمكانات والوسائل، تطور أي مجتمع من المجتمعات مرهون بتطور حاجاته وإمكاناته في جميع ميادين الحياة.

#### ثانيا: الجهد:

هو من جملة المحفزات الأساسية للعملية الاقتصادية، ويقصد بالجهد العمل الذي يبذله الإنسان في إشباع حاجاته، سواء كان هذا الجهد عضليا أو فكريا، تقاس حضارة مجتمع ما بالجهد والعمل الذي يبذله أفراد، والعكس صحيح، يمكن أن نعتبر تخلف المجتمعات، ونخص بالذكر منها الدول العربية، والجزائر بصفة خاصة، يعود بشكل أساسي إلى عدم بذل الجهد والسعي للعمل سواء كان فكريا أو عضليا، خاصة إذا اطمأنت هذه الدول إلى ما عندها من ثروات طبيعية، من بترول وغاز وغير ذلك من الثروات التي تفضل الله بها عليهم.

### ثالثاً: الندرة:

يرى العلماء أن عامل الندرة هو الذي يجعل الإنسان يعمل ويكد ويبذل الجهد في هذه الحياة، بهدف البحث عمّا هو غير متوفر، غير أن عامل الندرة يأخذ مفهوميّن مختلفين، يتعلّق المفهوم الأول بالفكر الغربي والثاني بالفكر الإسلامي:

أ - المفهوم الغربي: يرى "علماء الغرب" أن ما جادت به الطبيعة لا يدخل في العامل الاقتصادي، وإن كانت مثل هذه الأشياء من ضروريات الحياة، كالشمس وجميع الغازات من هواء وأوكسجين وغير ذلك مما هو متوفر في الطبيعة، ومعيّارهم في ذلك، أن الإنسان يحصل عليه بدون جهد وعناء، والفارق في ذلك هو الندرة أو عدمها، وهذا التفكير هو نقطة خلاف بين المدرسة الإسلامية والغربية.

ب - المفهوم الإسلامي: يتعلّق بما جاء في كتاب الله عز وجل من آيات كثيرة، أن جميع ما في هذا الكون هو من خلق الله عز وجل، ويجب اعتباره مما تفضّل به الخالق على الإنسان ويجب شكره، ويدخل ضمن

قوله تعالى في سورة الجاثية: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ

لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ(13)﴾ ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ إشارة واضحة على اعتبار

كل ما في هذا الوجود مسخر للإنسان يجب شكره، وهو مدعاة للتفكير والتأمل كما صرحت الآية الكريمة، نحن نستمتع بنور الشمس لإشراقها على جميع الناس، ولا يمكن اعتبارها ذات قيمة اقتصادية في الفكر الغربي لأنها ليست من المواد النادرة، ولكنها من ضمن النعم التي سنحاسب عليها يوم القيامة، بناء على الآية السابقة، وهو خطأ جوهرى وفارق كبير بين فلسفة التفكير بين الفكر الإسلامي والغربي.

من الملاحظات التي استرعت انتباه أحد المسنين مؤخرًا في إيطاليا، خلال أزمة الوباء "الكورونا"، وكان له من العمر 93 سنة، وقد أصابه المرض، ثم خضع للعلاج عن طريق جهاز التنفس الاصطناعي ليوم واحد، وبعد أن تحسنت حاله طوّل منه مبلغ 500 أورو، ثم أطرق الرجل العجوز رأسه باكياً، حتى أبكى حوله من أطباء، ظانين بكاءه كان من شدة فقره وغلاء فاتورة العلاج، فقال لهم ما أبكاني غلاء الثمن، بل أدفع لكم أكثر تكراً لما قدّمتم به من أجلي، إن الذي أبكاني أنني لمدة 93 عاماً وأنا أتتنفس من هواء الأوكسجين، واليوم أدفع 500 أورو لمدة يوم واحد!! كم أنا مدين لله الذي أكرمني بالصحة والعافية طول

هذا العمر<sup>10</sup>.

10 - إن المغزى العميق من هذه القصة الطريفة يتعلّق بمفهوم الندرة بين الفكر الإسلامي والغربي، إن جميع ما تفضّل به الله علينا من بحار وأنهار وغابات، هي من نعم الله علينا، منها ما هو عام لجميع الناس كالشمس والهواء، منها ما هو خاص بمجتمع دون آخر، كالبتروّل والغاز الطبيعي بالنسبة إلى الدول العربية التي تتمتع بهذه الخيرات، وهي من صميم النعم التي سنحاسب عليها يوم القيامة، وهي من باب قوله تعالى في سورة التكاثر: ﴿ثُمَّ نَسْأَلُكَ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ(8)﴾

**المبحث الثالث: منشأ النقود وفلسفتها وعلاقتها بالإنعاش أو الركود الاقتصادي:**  
لقد حاولنا تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، يتعلق المطلب الأول بماهية النقود ومنشؤها ودخولها سوق المبادلات الاقتصادية، ويتعلق الثاني برحلة النقود من المقايضة إلى نشوء النظام المصرفي في العالم الغربي، ويتعلق المطلب الثالث بدور النقد في الركود أو الإنعاش الاقتصادي.

### **المطلب الأول: ماهية النقود ومنشؤها ودخولها سوق المبادلات الاقتصادية:**

لكي نفهم منشأ النقود وفلسفتها، والدور الذي تلعبه في المبادلات الاقتصادية، يتعين علينا أن نتعرض إلى ماهية النقد وما يتفرع عنه من نقاط أساسية وهي: تعريف النقد، وأهميته، ووظائفه، وكيفية دخوله العملية الاقتصادية، والدور الوظيفي الذي تؤديه الحركة النقدية في الإنعاش أو الركود الاقتصادي.

**أولاً: ماهية النقد:** تتعلق ماهية النقد بتعريفه وأهميته وتحليل أهم وظائفه وخصائصه.

#### **أ - تعريف النقد وأهميته:**

**1 - تعريف النقد:** الذين عرفوا النقد من العلماء فقد عرفوه بناء على وظيفته، وليس بناء على ماهيته، إن أهم وظائف النقد هي ثلاثة، كونه واسطة تبادل، ومقياس للقيم، وأداة للادخار.

**2 - أهمية النقد:** تحتل النقود دوراً هاماً في تسيير العجلة الاقتصادية، إن عملية اكتشاف النقد لا تقل أهمية من اكتشاف العجلة وما تؤديه من دور في الحضارات القديمة، أو اكتشاف آلة الطباعة في بداية النهضة العلمية والصناعة في أوروبا، ونستطيع القول بأن حركة النقد في المجتمع أشبه بسرعة حركة الدم في جسم الإنسان، فنشبهه مكانة القلب في الإنسان أشبهه بمكانة البنك المركزي في الدولة، كلما تحركت الدورة الاقتصادية في الدولة ازداد الإنتاج والتوسع العمراني والحضاري فيها، وأي خلل يحدث في الشرايين أو الأوردة الدموية في جسم الإنسان قابل أن يؤدي فوراً إلى وفاة صاحبه، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأزمات التي تنعكس عن سوء تسيير الحركة النقدية في الدولة.

#### **ب - وظائف النقد وخصائصه:**

**1 - الوساطة في المبادلات:** تعتبر وظيفة الوساطة في المبادلات هي الوظيفة الأساسية للنقود، وخاصة من خصائصه الأولى، ويرجع استخدام النقود باعتبارها وسيطاً للتبادل إلى التعقيدات التي لازمت نظام المقايضة، والاتفاق الضمني الذي توصلت إليه المجتمعات الإنسانية من ضرورة وجود وسيط في المبادلات يلقي قبولاً عاماً بين الناس.<sup>11</sup> ويتعرض الإمام أبو حامد الغزالي إلى صعوبات المقايضة ودور النقود في تسهيل المبادلات المالية، فيقول ما نصه: "ونسبتهما إلى سائر الأموال نسبة واحدة، فمن ملكهما فكأنه ملك

<sup>11</sup> - عبد الرحمن صالح بابكر، ظاهرة التضخم النقدي وعلاقته بالديون في الفكر الإسلامي والغربي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية أصول الدين، فرع أصول فقه جامعة الخروبة، سنة المناقشة شهر جوان 1998 صفحة 26 وما بعدها، انظر أيضاً: د. محمد ضياء الدين الريس في كتابه: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، من ص 363 إلى ص 367.

كل شيء لا كمن ملك ثوبا، فإنه لا يملك إلا الثوب، فلو احتاج إلى طعام لم يرغب صاحب الطعام في الثوب لأن غرضه في الدابة مثلا، فاحتيج إلى شيء هو في صورته كأنه ليس بشيء وهو في معناه كأنه ملك كل الأشياء ...<sup>12</sup>.

**2 - المقياس في القيمة:** إن النقود تؤدي هذه الوظيفة - أي كونها مقياسا للقيم - أثناء أدائها لدور الوساطة في المبادلات والمعاوضات، وهذه المهمة متفرعة عن الوساطة التي يقوم بها، ذلك لأن المبادلة لا تتم إذا لم تعرف قيمة السلعة التي تستخدم النقود وسيلة فيها، وإن كانت قيمة السلعة في حد ذاتها تتحدد بتكلفتها إضافة إلى عوامل العرض والطلب، إلا أن هذه القيمة لا تقاس بغير النقود التي هي أداة لتحديد قيم السلع والخدمات، وهو ما يقوم به المتر في مقياس الأطوال، والرطل في مقياس الأوزان.<sup>13</sup>

**3 - النقد مدخر للقيمة:** بما أن الإنسان لا يستخدم دخله مرة واحدة، وإنما يقوم بتوزيعه على طول الفترة الممتدة بين استلام الدخل وإنفاقه، لذا يحتاج إلى وسيلة يحفظ بها دخله، حتى يتمكن ويتحكم في إنفاقه، وبالرغم من أن هناك أصولا أخرى يمكن للإنسان أن يحفظ بها دخله، إلا أنها لا تتمتع بما تتمتع به النقود من خصائص ومميزات كتمتعها بالسيولة العالية، لأن بعضها يفقد جزءا من قيمته إن عجلت مواعيد استحقاقه، كعملية حسم الأوراق التجارية، كما أن بعضها يحتاج إلى فترة قد تطول حتى يتحول إلى نقود وسندات مثلا، لهذا فاقت النقود الأصول الأخرى في كونها مخزنا للقيمة، تُمكن الإنسان من استخدام ثروته متى أراد وكيفما أراد<sup>14</sup>.

إلا أن وظيفة ادخار القيمة بالنسبة إلى النقود، يشترط فيها الثبات كما رأينا في وحدة القياس، وهذا لا يتحقق إلا إذا بقي مستوى الأسعار العام ثابتا ومستقرا، لأن ارتفاع الأسعار ينعكس سلبا على صاحب النقد، ويتحفظ بعض الفقهاء على اعتبار وظيفة النقود الورقية كمخزن للقيمة، في حين أن النقود السلعية من

---

<sup>12</sup> - السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، دراسة مقارنة مع الاقتصاد الرأسمالي للأستاذ أحمد مجذوب أحمد علي، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة أم القرى - غير مطبوعة-ص11 وما بعدها.

<sup>13</sup> - ويقول الدكتور محمود أبو السعود بما معناه، في كتابه خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي ص28 تعليقا على هذه النقطة: "وغني عن البيان أن التذبذب في النسبة بين النقود والطيبات أمر له خطورته من الناحية النظرية والعملية، فمن الناحية النظرية يعجب المرء لمقياس ليس له قياس محدد، لنتصور مثلا، أن المتر الذي تقاس به الأطوال، أصبح في يوم من الأيام يطول أو ينقص ببضعة سنتيمترات، فكيف يكون حال التعامل بيعا وشراء في المنتوجات؟"

- لذلك تحفظ الدكتور محمد زكي شافعي عند تشبيه النقود بوحدة القياس الطبيعية كالمتر والغرام... ذلك لأن النقود لم تصل قط إلى ما وصلت إليه وحدات القياس الطبيعية من الانضباط والثبات في المقدار، مقدمة في النقود والبنوك ص21 وما بعدها، نفس المرجع السابق.

<sup>14</sup> - الأستاذ أحمد مجذوب أحمد علي السياسات النقدية في الاقتصاد الإسلامي ص14.

- الدكتور محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك ص22.

ذهب وفضة تحتفظ بقيمتها في جميع الظروف والأحوال، والناس يلجؤون إليها عند الاضطرابات الاقتصادية أو السياسية، مع جواز سحب النقود الورقية من التداول، أو تخفيض قيمتها أو إلغاء إصدارها وذلك بهدف تعديل السياسة النقدية، ولا شك أن ما يصنعه الإنسان غير ما خلقه الله<sup>15</sup>. كما يتحفظ آخرون منهم أيضا على قيمة النقود الورقية الاسمية باعتبارها نقودا مقيدة، وأن قيمتها الحقيقية هي بما تعادله من النقد الخلفي - الذهب - على قاعدة الذهب<sup>16</sup>.

### ثانيا: التحول الخطير الذي أحدثه النقد في سوق المبادلات الاقتصادية:

من المعلومات القديمة التي حفظتها عن الإمام باقر الصدر في كتابه "اقتصادنا" قال بما معناه: "لما دخل النقد سوق المبادلات الاقتصادية أصبح يحتل مكانة مرموقة في المعاملات الاقتصادية معنى ذلك أن الذي يملك النقد أصبح يملك الوكيل المطلق لكل ما في السوق، من بضائع و سلع وخدمات و عقارات و منقولات، وكان أول عمل قام به النقد أنه فرّق بين البائع والمشتري، كيف ذلك؟ لقد كانت المبادلة بين المتعاملين في ظل المقايضة لا تفرق بين البائع والمشتري، كلاهما بائعان ومشتريان في آن واحد، ولما دخلت النقود سوق المبادلات الاقتصادية فصلت بينهما فأصبح الإنسان يفرق بين البائع والمشتري، إضافة إلى عامل الوكالة التي أتينا على ذكرها فقد أعطى النقد لملكه سلطة واسعة لم تكن موجودة قبل، وهو أخطر انحراف يحدثه النقد بدخوله سوق المعاملات الاقتصادية، وقد نتج عنه ثلاثة أشياء خطيرة، وهي كل من الاحتكار والاحتياز والربا، سنحاول شرح هذه الأشياء بما يسمح به المقام:

أ - الاحتكار: المفهوم الخاص للاحتكار هو حسب السلع بهدف إخراجها عند فقد انها من السوق ورفع سعرها، وهو خلق طلب (كاذب). إن عملية الاحتكار مرتبطة بقانون العرض والطلب، فيوهم المشتريين فقدانها من السوق، وهو في الحقيقة هو الذي استحوذ عليها يوم وفرتها في السوق حتى يحتكرها ويرفع ثمنها أضعافا مضاعفة، والمحتكر بفعله ذاك يخلق عرضا كاذبا. وهو ما سنتوسع فيه تحليل أضراره لاحقا.

ب - الربا: من الانحرافات الخطيرة التي أوجدها النقد عند ظهوره، عملية التعامل بالنقد لأجل النقد: حيث أصبح النقد وسيلة لتوليد النقد، بعد أن كان واسطة تبادل، وهو أكبر انحراف يطرأ على النقد حين أصبح سلعة من السلع، وهو ما يسمى بالربا عند علماء الاقتصاد، يمكن أن نعتبر الربا من أكبر العوامل المعيقة للاقتصاد، ويتفق في ذلك معظم الخبراء والفلاسفة وكل الديانات السماوية<sup>17</sup>.

### ج - الاحتياز والفرق بينه وبين الادخار:

15 - اقتصاديات النقود في إطار الفكر الإسلامي للدكتورين شوقي اسماعيل شحاتة وأبو بكر متولي المرجع السابق ص45.

16 - اقتصاديات النقود في إطار الفكر الإسلامي نفس المرجع السابق ص54.

17 - والربا عملية منهية عنها في جميع الشرائع السماوية: يهودية، مسيحية، إسلامية وقيل الديانات السماوية، حيث يقول الفيلسوف أرسطو: "لا يمكن التعامل بالنقد لأجل النقد" ويقول أيضا: "أي معاملة تموت بتحقيق بتلك المعاملة، معنى ذلك أن وظيفة النقد مقتصرة على الوساطة التبادلية، ويرى أرسطو أن التجارة في النقد لأجل النقد عملية خارجة عن نطاقه، والربا يدخل من زاوية توليد النقد، والمديونية الجزائية في سنة 1985 وما بعدها وصلت 25 مليار دولار، وهذه المديونية ليس سببها الاستقراض الناتج عن أصل الدين، بل هي ناتجة عن خدمات الديون، والدين الأصلي للجزائر قرابة 05 ملايين دولار فقط.

**1 - الاكتناز:** وهو حبس النقد عن التداول، وعملية الاكتناز تتعلق باحتكار النقد، إن المحتكر يقوم بتخزين السلع والمواد الاستهلاكية بهدف التحكم في اقتصاد السوق، ومحتكر النقد يقوم بعملية تخزين النقد وحبسه ولا هدف له غير إعاقة الإنتاج، وهو منهي شرعا.

**2 - الادخار:** هناك فرق كبير بين الادخار والاكتناز، الاكتناز يتعلق باحتكار النقد وحبسه عن التداول، سواء بجهله من معرفة سرعة تداول النقد وما يترتب عنه من تبعات، أو سوء نيته بهدف إعاقة الإنتاج، ولكن الادخار هو حبس جزء من الدخل بهدف استثمار أفضل مستقبلا، هناك عامل مشترك بين عملية الاكتناز والادخار، والفرق بينهما يتعلق بسوء النية في عملية الاكتناز، وحسن النية في الادخار، وهو مطلوب شرعا، ومن أكبر العوامل التطور الاقتصادي عند العالم آدم سميث كما سنرى لاحقا.

**المطلب الثاني: رحلة النقود من المقايضة إلى نشوء النظام المصرفي في العالم الغربي:**

**أولاً: مرحلة المقايضة وعسر التبادل الاقتصادي:**

قبل أن يعرف الإنسان التعامل بالنقد، عرف المقايضة، التي هي مبادلة سلعة بسلعة كما رأينا، إلا أن هذه المقايضة تعسر عملية المبادلة، وذلك لافتقارها إلى تحديد الأثمان بين المتعاملين، حيث لا نستطيع أن نبدل ثلاثة أكباش بجمل أو ناقة أو عجل، وكثيرا ما يُغبن المتعاملان في ظل التعامل بالمقايضة، لذلك بحث الإنسان عن شيء به يُحدد الأثمان في التعامل مع غيره من الناس كأول مرحلة من مراحل التعامل البشري على هذه الأرض، وقبل أن يهتدي الإنسان إلى النقود المعدنية فقد اهتدى إلى النقود السلعية كمرحلة ثانية بعد المقايضة.

**ثانياً: مرحلة النقود السلعية:**

لقد ظهرت الأشكال الأولى للنقود متمثلة في البضاعة النقدية والتي هي عبارة عن سلع شائعة تلقى قبولا مشتركا بين أبناء المجتمع الواحد، أو بين القبائل ببعضها البعض، ومن خصائص هذه السلع أنها تخضع للقسمة والادخار، فعندما تجري مقايضة بين شخصين لسلعتين بينهما تفاوت في القيمة كان صاحب السلعة المرتفعة قيمة يجد من المناسب أن يقبل إلى جانب السلعة التي يريدها سلعة إضافية من السلع الشائعة الاستعمال، ثم تطورت هذه السلع الشائعة وأخذت تحتل في المقايضة دورا أكبر، وأصبحت تقدم في المبادلات الاقتصادية لقاء كامل قيمة السلعة التي يريد صاحبها التخلي عنها.

وقد اختلفت البضاعة التي كانت تمثل الشكل الأول للنقود بين بيئة وأخرى ومجتمع آخر، وحضارة وأخرى، فاستعمل العرب في الجاهلية الغنم والإبل، كما استعملوا القمح والشعير والتمر،<sup>18</sup> كما استعمل أهل التبت

<sup>18</sup> - فإنه يتعسر فهم الأحاديث الواردة في موضوع الربا من خلال قوله صلى الله عليه وسلم: "الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح، مثل بمثل، سواء بسواء". لا يستطيع أحد منا أن يستوعب المعنى الحقيقي للحديث، بمعزل عن تصور مجتمع الرسول القائم على مثل هذا اللون من التعامل، حيث البضاعة النقدية، فإن الوحدة السلعية من هذه الأصناف تعتبر بمثابة الوحدة النقدية التي حظيت بالقبول العام، سواء كانت من المثليات أو الموزونات، كما يقول فقهاء الشريعة. وهو ما عالجه

رزق الشاي، واستُعمل السكر في الهند... واستُعملت بضائع أخرى في مناطق العالم، كالخزف والأسماك المجففة والأحجار الكريمة، كل مجتمع حسب بيئته وإقليمه الجغرافي، فالليونان مثلا استعملوا المواشي كعملة نقدية، والقموح في الحضارة الفرعونية<sup>19</sup>، كما استعملت الثيران في روما القديمة، وهو ما نجده في الهند حيث الروبية التي تمثل الوحدة النقدية في التعامل، وتعني بذلك الماشية<sup>20</sup>.

### ثالثا: مرحلة النقود المعدنية ومميزاتها في تأدية المهام النقدية:

لقد اتجهت كثير من المجتمعات القديمة إلى التخلي عن مختلف البضائع الوسيطة والاقتصار على استعمال المعادن الثمينة، فهي أكثرها استجابة لتأدية مهامها لكونها تتمتع بسهولة الوساطة في المبادلة من ناحية، مع كونها مدخرا للقيمة من ناحية ثانية، أهم خاصية تتمتع به النقود المعدنية أنها قابلة للقسمة والتجزئة والتخزين دون أن تخضع للتلف، لقد استعمل الإنسان الأحجار الكريمة إلا أنها لا تخضع للقسمة والتجزئة، فهي تفقد قيمتها إذا حاولت تقسيمها، فكانت النقود المعدنية من ذهب وفضة تخضع للحفظ والتخزين إضافة إلى القسمة والتجزئة، فهي أفضل وسيلة في تأدية وظيفة المبادلة في سوق المعاملات الاقتصادية.

كما تمتاز المعادن الثمينة في تأدية مهمتها كأداة للادخار بارتفاع قيمتها، وبكونها غير معرضة للفساد والتلف والتأكسد مع الأيام كبقية المعادن. كما تمتاز بسهولة التعامل بها، حيث الأحجام الصغيرة منها تمثل القيم الكبيرة، فيمكن حفظها ونقلها بسهولة، أضف إلى ذلك أنها تمتاز عن غيرها من البضائع النقدية كمقياس للقيمة، من هنا أضحت المعادن الثمينة تتمتع بكونها بضاعة كغيرها من البضائع، مع تأدية وظيفتها كنفد يلعب دوره على أحسن وجه، حتى أصبحت استعمالاتها كوسيط في المبادلة هي الغالبة على استعمالاتها الخاصة، وأصبحت مرغوبة من أجل وظيفتها النقدية بالدرجة الأولى مستمدة إمكانياتها وأهميتها من معدنها الثمين<sup>21</sup>.

---

بإسهاب في مقرر الحديث النبوي الشريف في فقه المعاملات الاقتصادية السنة الثالثة الثانوية شعبة العلوم الإسلامية موضوع: "الربا وفلسفة النقود في الفكر الإسلامي والغربي"، طبع المعهد الوطني للتربية، عام 1992 من صفحة 42 حتى 60.

19 - ذكر الدكتور محمد زكي شافعي أن المصريين القدامى يتعاملون في أسواقهم بطريق التبادل للأشياء، مع جعل القمح العامل الأساسي في المعاملة، لأنه من الحاجيات الضرورية... أما المعادن ذات القيمة فكانت تحفظ لذوي السلطة والمقام... وبقيت مصر مدة طويلة تتخذ القمح أساسا للمعاملات الاقتصادية، حتى إنه بعد استعمال النقود بقي القمح حافظا لقيمه باعتباره من أهم الأشياء المستعملة في التبادل، وبقي في مصر خزنتان إحداهما خزينة النقود، وأخرى خزينة الغلال وهي من الخزائن الملكية - من كتاب "مقدمة في النقود والبنوك ص 24، نقلا عن كتاب تراث مصر القديمة ص 75 للأستاذ جورجى نجيب الراهب ط. 1934.

20 - فإن كلمة "pecunia" اللاتينية التي تعني النقود، وهي مشتقة من كلمة "pecus" وهي تعني القطيع الذي كان يؤدي وظيفة النقود. الاقتصاد السياسي للدكتور فؤاد دهمان ج 2 ص 39.

21 - الاقتصاد السياسي للدكتور فؤاد دهمان ج 2 ص 40 وما بعدها.

مقدمة في النقود والبنوك للدكتور محمد زكي شافعي ص 24 وما بعدها.

#### رابعاً: مرحلة النقود المسكوكة ودخولها الميدان السياسي:

لقد بدأ استعمال المعادن الثمينة في المبادلة بشكل حلقات وقضبان وسبائك صغيرة، وبأشكال مختلفة، وكانت توزن عند كل مبادلة للتحقق من وزنها وعيارها، وكان يدفع مقابل ذلك معدنا ثميناً لتوكيد صحة الوزن والعيار، وكان من الشروط الشكلية في صحة العقود لدى الرومان وجود الميزان، ووجوده يعد ضروريا لصحة تقاضي الثمن في عقد المعاوضة. ثم أخذ بعض التجار والسيارفة يقومون بسك المعادن الثمينة التي يستعملونها في مبادلاتهم مع زبائنهم فيضعون عليها إشارة تدل على وزنها وعيارها... وكانت النتيجة أن الزبائن أنفسهم أخذوا يعتمدون على هذه الإشارات ثقة منهم فيمن وضعها، مستغنين عن فحصها وتحققها.

ثم وجد بعض الملوك في هذا الأسلوب المبتدع من التجار والسيارفة خدمة وفائدة لرعاياهم، فتولوا عملية سك النقود، وذلك بوضع شاراتهم عليها مراعين فيها صحة الوزن والعيار... وانتشر هذا الأسلوب عن طريق اليونانيين خارج حوض البحر المتوسط، ثم أصبحت عملية ضرب النقود فيما بعد من قبل الملوك مظهراً من مظاهر السلطة، ووظيفة من وظائفهم السيادية، بل وأصبح فيما بعد، تداول هذه النقود شيئاً إجبارياً تدعمه السلطة فارضة على الناس استعماله، وذلك بإعطائه القوة الوفاية، فيعتبر الدين متحرراً من دينه إذا أداه نقداً من النقود المعتمدة لدى السلطة، وليس للدائن حق الامتناع عن استيفاء دين منها<sup>22</sup>.

#### خامساً: النقود التمثيلية وكيف نشأت فكرة الأنظمة المصرفية في الفكر الإسلامي والغربي:

يمكن أن يطرح الإنسان على نفسه السؤال التالي: ما هو النقد التمثيلي؟ ومن هو أول مجتمع شهد التعامل به؟؟

باختصار شديد أقول: "إن النقد التمثيلي هو النقد الورقي الذي يمثل قيمته الأصلية من الذهب المودعة عند الشخص الذي أصدر تلك الورقة النقدية"، وحتى نستوعب الموضوع أكثر نتعرض إلى عوامل نشوء تلك الأوراق التمثيلية وكيف تطورت حتى أنشئت البنوك المصرفية.

لقد ذكر ابن بطوطة (1303م-1377م) في كتابه "تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار"، أنه من العجائب التي استرعت انتباهه أنه وجد من بين رحلاته مجتمعا في الصين يتعامل بهذا الورق فقال ما نصه: "وأهل الصين لا يتبايعون إلا بقطع كاغد على قدر الكف مطبوعة بطابع السلطان، وإن تمزقت الكواغد في يد إنسان حملت إلى دار تشبه دار السكة وأبدلت بكاغد جديد دون أن يعطي شيئاً من العوض عليها، وإذا مضى إنسان إلى السوق بدراهم فضة، أو دنائير ذهب، يريد شراء شيئاً لم يؤخذ منه، ولم يلتفت إليه حتى يصرفه "بالباشت"، أي نقود الكاغد ثم يشتري به ما أراد<sup>23</sup>.

22 - الاقتصاد السياسي للدكتور فؤاد دهمان ج 2 ص 42.

23 - الورق النقدي الأستاذ عبد الله بن سليمان بن منيع ص 26.

- مقدمة في النقود والبنوك ص 57 د. محمد زكي شافعي

إن السؤال الذي يظل قائماً، هل شهد العالم الإسلامي النقد التمثيلي والاعتباري أم كان الفكر الغربي سباقاً إلى اكتشاف وتداول مثل هذه النقود؟؟ والجواب كالتالي: إن المجتمع الإسلامي قد عرف هذا اللون من التعامل، وسمى الفقهاء الوثيقة المتداولة في التعامل بـ "السفتجة"، وحقوى هذه الوثيقة المتداولة أنها "تعهد بتسديد مبلغ مالي في الذمة".

لقد ذهب الدكتور علي أحمد السالوس إلى أن هذا اللون من التعامل قد شهدته المجتمع الأول في صدر الإسلام، ويقول في كتابه: المعاملات المالية المعاصرة "إن عبد الله بن الزبير كان في مكة، وأخاه مصعباً كان في العراق، وكان بعضهم يأتي إلى عبد الله أحياناً، ويقول له: "أنا ذاهب إلى العراق ومعني نقود من الذهب والفضة وأخشى أن تضيع مئتي في الطريق، ثم يعرض عليه أن يأخذ نقوده في مكة ليتسلم بدلاً منها في العراق من أخيه مصعب... فيقبلها ابن الزبير ويكتب له ورقة، فإذا وصل المسافر إلى العراق ذهب إلى مصعب وأبرز الورقة، ثم أخذ المبلغ المكتوب فيها والذي سلمه إلى ابن الزبير في مكة، والورقة التي أعطاهها عبد الله بن الزبير لذلك الرجل، تسمى "السفتجة" في الفقه الإسلامي، وهو نظير ما يحدث حالياً في البنوك المعاصرة<sup>24</sup>.

#### سادساً: النقود التمثيلية والاعتبارية، ونشوء الأنظمة المصرفية في الفكر الغربي:

لقد ظهر إلى جانب النقود المعدنية منذ القديم، بل وحتى في الحضارات القديمة شكل آخر من النقود، هو النقد التمثيلي، فقد عرف عن بعض الصرافين في اليونان، وفي روما أنهم كانوا يقبلون إيداع نقود لديهم من قبل بعض الزبائن، وأنهم كانوا يسلمون هؤلاء الزبائن إيصالاً بهذه النقود، وكان الناس يتداولون هذه الإيصالات لمعرفتهم بهؤلاء الصرافين وثقتهم بهم وبأمانتهم، وما كان يقوم به هؤلاء الصيارفة قام به أيضاً فيما بعد بعض الصيارفة في مدن إيطاليا في عصر النهضة، وانتشر ذلك في هولندا ولندن، ثم

---

- جاء في المجلة الاقتصادية "تقرير التنمية في العالم" لسنة 1989 ص 61 موضوع "النقود الورقية" بعنوان: "ماركو بولو يكتشف" ما نصه: في مدينة "كانبالو" (بكين) هذه توجد دار السكة الخاصة بالخان العظيم، ويمكن القول حقا بأنه يملك سر رجال الخيمياء (الكيمياء القديمة التي تحول المعدن الخسيس إلى ذهب)، لأن عنده فن صناعة النقود... فهو يرتب نزع اللحاء من... أشجار التوت... وهذا... يتم تحويله إلى ورق يشبه من حيث مادته ما يصنع من القطن، ولكنه شديد السواد. وعندما يكون الورق جاهزاً للاستعمال يعمل على قصه إلى قطع من النقود من أحجام مختلفة تكاد تكون مربعة، وأن يكون عرضها يفوق عرضها بقليل... ويتم التصديق على سك هذه النقود الورقية بقدر من الشكليات والمراسيم، كما لو كانت فعلاً من خالص الذهب أو الفضة، إذ يعين خصيصاً عدد من المسؤولين لكل ورقة نقد، وهؤلاء لا يوقعون بأسمائهم فحسب، بل يضعون أختامهم أيضاً... ويعاقب على فعل التزوير باعتباره جريمة يجازى عليها بالإعدام.

وعند سك العملة الورقية بهذه الكيفية بكميات كبيرة، يتم تداولها في كل جزء من أجزاء ممتلكات الخان العظيم، ولا يجرو أي شخص على الامتناع عن قبولها في الدفع، لأنه يعرض بذلك حياته للهلاك. وجميع رعاياه يقبلونها بلا تردد، لأن في وسعهم أينما دعتم إلى ذلك أعمالهم أن يتصرفوا فيها ثانية بشراء ما يحتاجون إليه من السلع مثل اللآلئ أو المجوهرات أو الذهب أو الفضة، وصفوة القول إنه يجوز بواسطتها الحصول على أي شيء، "ماركوبولو" الكتاب الثاني، الفصل 24 (كوموروف 1926 صفحة 156 و157). وقد عاش ماركوبولو ما بين 1254 و1323م.

24 - المعاملات المالية المعاصرة للدكتور علي أحمد السالوس ص 193 وما بعدها.

أصبحت المصارف بصورة عامة تلجأ إلى هذا الأسلوب، فتعطي لأصحاب الودائع على الغالب إيصالات أو وثائق تتعهد فيه بتأدية المبالغ المودعة فيها لحامل هذه الإيصالات أو الإسناد<sup>25</sup>.

يمكن اعتبار هذه الإيصالات أو إسناد التعهد بداية الأوراق المصرفية والنقود الورقية، لأنها تتمتع بجميع وظائف النقود وخصائصها التي رأيناها، رغم أنها في حقيقتها تمثل كمية من النقود المعدنية المودعة لدى الشخص أو المؤسسة التي أصدرت الإيصال أو السند، ولهذا أطلق المؤلفون على هذه الأوراق اسم النقود التمثيلية، لأنها تمثل نقوداً وليست بحد ذاتها نقداً.

وتجردت هذه الأوراق فيما بعد عن صفتها التمثيلية عندما أصبح المصرف يصدر الورقة التي يتعهد فيها بتأدية المبلغ من النقود لحاملها، بصرف النظر عما أودعه هذا الشخص في المصرف، وأصبح تداول هذه الورقة مقبولاً لا لكونها تمثل نقوداً معدنية مودعة في المصرف، بل لمجرد تقتهم بملاءة المصرف والاعتبار الذي يتمتع به لديهم.

ثم أصبحت فيما بعد تلك الأوراق نقدية اعتبارية قانونية، تتمتع بجميع خصائص النقود الحقيقية، من حيث كونها أداة لمقياس القيم، ووسيلة للادخار، ووسيلة في المبادلات، معتمدة في ذلك على الاعتبار والثقة التي يتمتع بها المصرف، مع أنها في حقيقتها لا تمثل أكثر من دين أو التزام بدين، بصرف النظر عن تغطيتها الحقيقية من المعدن الثمين.

ولعبت السلطات السياسية دورها فيما بعد عندما أخذت الحكومات تعمد إلى رقابة وحصر إصدار هذه الأوراق بمؤسسات أو مصارف الإصدار دون غيرها من المصارف، وأخذت تدعم هذه الأوراق بالتبادل الإجمالي، أي تفرض على الناس تداولها، وتعطيها القوة الوفاقية كما أعطت ذلك سابقاً للنقود المسكوكة.

### المطلب الثالث: دور النقد في الركود أو الإنعاش الاقتصادي:

أستطيع القول بأن هذا المطلب هو أهم مطلب يجب التعرض إليه، بموجب كونه خلاصة الخلاصة لهذا الفصل، على ضوءه يستوعب الطالب فهم الكثير من الأسرار المتعلقة بفلسفة النقد، فيستوعب كلاً من الدورات والأزمات الاقتصادية، وما تتضمن من أسرار تتعلق بظاهري الركود الاقتصادي والبطالة، وكذا أزمته التضخم والانكماش، وهو مطلب لا يستغني عنه أي طالب جامعي في العلوم الاجتماعية، لا سيما كليتي الحقوق والعلوم السياسية، ومع كل ذلك، فإن الوقت لا يسمح بطرحه في هذه العجالة، لتوسعه وصعوبة اختصاره وجعله في متناول الطالب من جهة ثانية، ونتمنى أن يسعفنا الحظ لطرحه إن شاء الله تعالى على دائرة أوسع على شكل كتاب يستفيد منه الجميع، أملاً أن يُدلو الأساتذة الزملاء بملاحظاتهم وتوجيهاتهم لإثراء هذه المطبوعة.

25 - وهناك من يطلق عليها اسم النقود النائبة أو المتمثلة، لأن مثل هذه الأوراق لا تعتبر نقوداً في حقيقتها، وإنما هي مجرد أوراق تنوب عن نقود حقيقية مودعة في هذه البنوك. الإسلام والاقتصاد د. عبد الهادي علي النجار ص 140 سلسلة عالم المعرفة عدد 63.

## الفصل الثاني:

### المدارس الاقتصادية الكبرى وعلاجها للمشكلة الاقتصادية في الفكر الغربي والإسلامي

تنفرد الرؤية القرآنية لمعالجة جميع مشكلات العالم، وذلك من زاوية رؤيتها وتقييمها ومعالجتها للأشياء، والمشكلة الاقتصادية هي جزء من تلك المشكلات الكبرى التي يتخبط فيها الإنسان، سنحاول في هذا الفصل عرض المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي والغربي، على ضوء المدارس الاقتصادية الكبرى، ضمن ثلاثة مباحث وفق رؤية مقارنة نقدية ومختصرة، يتعلق المبحث الأول بالمشكلة الاقتصادية في الفكر الرأسمالي والاشتراكي، والثاني بمدارستي الكلاسيك عند آدم سميث والشيوعية عند ماركس، والمبحث الثالث يتعلق بنظرية التوازن الاقتصادي في المدرسة الإسلامية.

#### المبحث الأول: المشكلة الاقتصادية في الفكر الرأسمالي والاشتراكي

##### المطلب الأول: ماهية المشكلة الاقتصادية:

##### أولاً: المشكلة الاقتصادية ونظرية عدالة التوزيع:

يختلف علماء الاقتصاد في تحديد المشكلة الاقتصادية إلى مدارس، بين المدرسة الليبرالية والمدرسة الاشتراكية والمدرسة الإسلامية، هناك رؤى مختلفة بين هذه المدارس الثلاثة، ويتفق الجميع أن المشكلة الاقتصادية في العالم تفتقر إلى عدالة التوزيع، إن المشكلة الحقيقية التي يعاني منها العالم، هي مشكلة الفقراء الذين يتضورون جوعاً، والأغنياء الذين بطرتهم المعيشة، هناك قلة من الأغنياء يتحكمون في الاقتصاد العالمي، والنظرية الاقتصادية في القرآن العظيم قد حلت هذه المشكلة من أساسها، قال الرسول صلى الله عليه وسلم: إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم؛ فإن جاعوا وعروا جهدوا في منع الأغنياء؛ فحق على الله أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم عليه، ويقول أيضاً: "إن الله سبحانه فرض في أموال الأغنياء أقوات الفقراء، فما جاع فقير إلا بما متع به غني؛ والله تعالى سائلهم عن ذلك"، ولكن إذا عدنا إلى المدارس الاقتصادية فإننا نجد أنفسنا أمام علماء ومنظرين لم يستطيعوا أن يحلوا مشكلة الغنى والفقير على مستوى العالم، وسنحاول طرح هذه المشكلة والإجابة عنها بما يسمح به المقام.

##### ثانياً: عرض مختصر للمدارس الاقتصادية الكبرى:

بالنسبة إلى المدرسة الليبرالية مثلاً، التي أسس نظريتها الاقتصادية العالم آدم سميث بناء على قانون الطبيعة، وكان يرى أن القانون الطبيعي هو الكفيل بالقضاء على المشكلة الاقتصادية، بذلك دعا إلى الحريات المطلقة في ممارسة النشاط الاقتصادي، ونادى بقوله المشهور: "دعه يمر دعه يعمل"، بناء على تلك الأفكار التي تقدر الحريات بجميع أنواعها، دخل المجتمع الإنساني في مشكلات أخلاقية واجتماعية واقتصادية وسياسية لا يعلم خطورتها إلا الله، ومثل هذا التطرف في التفكير وفي الميدان الاجتماعي والاقتصادي، أنشأ تطرفاً مضاداً وهو المذهب الاشتراكي والشيوعي، على يد الزعيم كارل ماركس، وقد سبق هاذين المذهبين التجاري، وهو ما يسمى بالمدرسة التجارية في أوروبا في بداية القرن السادس عشر، وقد حصرت هذه المدرسة سعادة الإنسان بما يملك من رصيد مالي من ذهب وفضة، انطلاقاً من هذه النظرية أنشئت فكرة التوسع الاستعماري للدول القوية على حساب الدول الضعيفة، فأنشئت فكرة التجارة بالعبيد، وأقحموا المجتمع البشري في صراع من الظلم والفساد، بهدف الاستحواذ على المعدنين الثمينين الذهب والفضة، ثم جاءت مدرسة الطبيعيين الليبراليين، وهي مدرسة مختلفة عن المدرسة التجارية

كما رأينا، ويرى أحد علمائهم وهو "روبرت مالتوس" أن الأزمة الاقتصادية أو المشكلة الاقتصادية هي مشكلة ندرة، ويقول: إن هناك عدم تناسب بين الموارد الطبيعية من جهة، ومتطلبات الإنسان في هذه الحياة من جهة ثانية، معنى ذلك أن الطبيعة تنتج سلعا وفق متتالية رقمية تصاعدية، وهي كالتالي: 1، 2، 3، 4، 5، ولكن الزيادة السكانية والحاجات الإنسانية تتصاعد بوتيرة هندسية، وهي كالتالي: 2، 4، 8، 16، 32، 64... وهذه الندرة تتطلب دراسة في تحديد النسل، وكان العالم "روبرت مالتوس" أول من دعا إلى تحديد النسل بهدف التقليل من عدد السكان<sup>26</sup>، والمشكلة الاقتصادية بالنسبة إليه هي الندرة، وهناك من يقول ليست المشكلة في الندرة بل في سوء التوزيع، وهذه المشكلة قد طرحت نفسها على مستوى المجموعة الصغيرة والكبيرة، بل على مستوى العالم أجمع كما رأينا، وتتطلب هذه النظرية إيجاد قانون يهدف إلى حسن التوزيع على مستوى الدولة، ومن جملة حسن التوزيع أن يكون هناك تناسب بين الحد الأدنى والحد الأعلى للأجور، بمعنى أن يكون هناك توازن بين الطبقة الغنية والفقيرة، ينبغي ألا يكون هناك فرق كبير بين المداخل للطبقة العليا في الدولة والطبقة الدنيا في نفس الدولة، وهذا التناسب هو الذي يخلق نوعا من التوازن الاقتصادي على مستوى المداخل، وهو من أهم العوامل التي تؤسس عملية التوازن الاقتصادي في الدولة، وهل استجاب العالم لهذا القانون، وأخضع المجتمع لنظرية التوازن في المداخل والأجور؟ وسنحاول في هذه الدراسة المقتضية طرح مشكلة التوزيع عبر المدارس الاقتصادية الكبرى بما فيها المدرسة الإسلامية.

### المطلب الثاني: المدرسة التجارية في أوروبا في بداية القرن السادس عشر

مع بداية القرن السادس عشر ظهرت في أوروبا مجموعة من الأفكار التي تلائم مرحلة الاهتمام بالتجارة، يطلق عليها مؤرخو الفكر الاقتصادي اسم "مدرسة التجاريين"، حيث استمرت هذه الأفكار سائدة من الناحية الفكرية حتى النصف الأول من القرن الثامن عشر، تتلخص الفكرة الأساسية التي تقوم عليها المدرسة التجارية في الاعتقاد بأن المعادن النفيسة، وبالأخص الذهب والفضة هما أساس الثروة الحقيقية، والمظهر الحقيقي لاغتناء الدول، كما أن ثراء الفرد يقوم بما يملك من ثروة نقدية، وبالتالي يجب أن تتجه كل دولة إلى زيادة ما تحصل عليه من هذه المعادن الثمينة، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، يتعين عليها أن تحتفظ بالمعادن النفيسة الموجودة لديها، وأن تسعى لاقتناء أكبر قدر ممكن من تلك المعادن.

وأشار التجاريون باتباع عدد من الوسائل أهمها: العمل على استغلال المناجم المنتجة لهذه المعادن، ومنع خروجها من الدولة، وتشجيع قدامها إليها. وحتى تستطيع الدولة منع خروج الذهب والفضة منها، وتشجيع دخولها إليها، فإنه يتحتم عليها أن تقلل من وارداتها من الدول الأخرى، وأن تزيد من صادراتها إلى هذه

26 - وقد اتضح خطأ هذه النظرية لأن مالتوس قد عالج مشكلة عدم التناسب بين النمو الديموغرافي والمحاصيل الزراعية في فترة زمنية خاصة، لقد درسها في قارة أمريكا، وقت انفتاح باب الهجرة من أوروبا إلى القارة الأمريكية الجديدة، إن هروب آلاف المهاجرين من أوروبا إلى القارة الجديدة في وقت قياسي معين، هو الذي استحدث تلك الأزمة الخائفة وراء أزمة الغذاء.

- ومع كل ما تقدم به مالتوس من نظرية علمية، فإن فكرته ستصطمم بالآية الكريمة التي جاء بها الوحي الأعلى، حيث قال الله عز وجل في سورة فصلت وهو بصدد الحديث عن بداية خلق الكون بما فيها الأرض، وما أودع فيها من خيرات وبركات على نسب متساوية بين جميع السائلين من الناس في العالم، فقال: ﴿وَقَدَرْنَا فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾ (10) ﴿﴾ وسياق الآية الكريمة يتحدث عن بداية خلق هذا الكون فقال في أوائل سورة فصلت مخاطبا كفار قريش: ﴿قُلْ أَيْنَكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (9) ﴿﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِّنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾ (10) ﴿﴾

الدول، وهو ما يعني الوصول إلى ميزان تجاريّ في صالح الدولة، وذلك لا يتحقّق إلاّ إذا زادت صادراتها على وارداتها، إذ أنّه في هذه الحالة يجلب إليها المعدن النفيس - خاصّة الذهب - ولكن إذا حدث العكس، في حالة ما إذا كان الميزان التجاري في غير صالحها - لأنّه يؤدي إلى خروج الذهب للوفاء بقيمة زيادة الواردات عبر الصادرات - فإنّه يجب عليها أن تتدخّل لتنظيم كلاً من الصناعة التجارة.

- والهدف من تنظيم الصناعة جعلها قادرة على المنافسة، بأن تكون بأرخص الأسعار، وعلى الدولة أن تستخدم في هذا أساليب متعدّدة، مثل تشجيع زيادة السكان ووضع قانون للعمل الإجمالي، وإنشاء الصناعات التابعة للدولة، حيث تمثّل هذه الصناعات في الوقت اللاحق، النواة الأساسيّة للقطاع العام في الاقتصاديات المختلفة، ومنح الإعانات والمساعدات ومختلف التشجيعات لرؤساء الصناعات في الدولة.

- أمّا تنظيم التجارة فيستهدف إعاقه الواردات وتشجيع الصادرات، على ألاّ يؤدي هذا إلى إعاقه الواردات من المواد الأوليّة للصناعة الوطنيّة، بناءً على ذلك فقد أخذت كلّ دولة تضع عقبات وعراقيل في وجه السلع الواردة من الدول الأخرى، فظهرت لأول مرة المنافسة التجارية بين الدول، ممّا يُعدّ نوعاً من الحرب الاقتصادية كان مجهولاً في العصور السابقة.

منذ ذلك الحين تغيّرت صفة الرسوم الجمركيّة، بعد أن كان الغرض منها مالياً، باعتبارها من مصادر إيرادات الخزنة العامّة، أصبحت في ظلّ التنافس سلاحاً تتخذ لسياسة اقتصاديّة قوميّة ترمي إلى زيادة الصادرات عن الواردات، حتّى يصبح الميزان التجاري في صالحها، أي أنه يأتي لها برصيد معدنيّ دائم.

ولتحقيق هذا الهدف يتعيّن إيجاد أسواق خاصّة للتعريف فيها بالمنتجات المحليّة، ومن ثمّ برزت فكرة استعمار بلدان جديدة والسيطرة على الدول المتديّبة الضعيفة، وقد ذاعت لدى التجار القاعدة الشهيرة "لا يمكن للدولة أن تثري إلاّ على حساب الدول الأخرى، وأنّه لا يمكن لأحد أن يكسب سوى ما يخسره الآخر"، وما يعرّز فكرة الجشع لدى هذه المدرسة هو اعتقادهم ونظرتهم إلى الثروة الكليّة في العالم على أنّها ثابتة الحجم. ويلاحظ أيضاً أنّ الغاية من السياسة الاقتصاديّة في نظر التجار كانت تنحصر في قوّة الدولة وعظمتها، أمّا رفاهية الفرد فقد كانت فكرة غريبة عليهم، وكانت نظرتهم بالنسبة إلى السكان، كلّما زاد حجم السكّان كانت الدولة أكثر قدرة على إنشاء الجيوش، وما يرتب عنها من إنشاء للمستعمرات، إضافة إلى أنّ زيادة حجم السكان يؤدي إلى زيادة اليد العاملة، ورخصها ممّا يزيد ويساعد على نموّ الصناعة، أمّا ما يرتب على احتمال الضغط على المواد الغذائيّة، وانخفاض مستوى المعيشة المترتّب على التركيز على تزايد السكان، فقد كانت فكرة بعيدة عن التجار.

#### أولاً: خصائص المدرسة التجارية:

أهمّ خاصّة تتميّز بها المدرسة التجارية أنّها مدرسة نقديّة وطنيّة تدخليّة. والنقود في نظر التجار مخزن للقيمة، قبل أن تكون واسطة تبادل، وذلك بالنسبة للأفراد أو الدولة. وكونها مدرسة وطنيّة وقوميّة، وكان اهتمام التجار منصباً على رعاية مصلحة الدولة القوميّة، قبل النظر في مصالح الأفراد، وتركيز اهتمامها على رعاية مصالح الدولة على حساب غيرها من الدول، منصباً على فكرة أنّ كمّيّة الذهب والفضة الموجودة في العالم محدودة ولا يمكن تجاوزها، فإنّه لا مفرّ من تقرير تعارض المصالح الوطنيّة لمختلف الدول، والتي تتمثّل في الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من هذين المعدنين.

- ومن خصائص فكرة التدخل لديها أنّها ترى وجوب تدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي، طالما أن الهدف هو تحقيق مصلحة الجماعة، وميرّر التدخّل إحداث التنسيق والتوجيه اللازمين للاستمرار الاقتصادي،

وكانوا بجانب ذلك يقرّون بالملكيّة الفرديّة ويجعلونها أساس النشاط الاقتصادي، لتحقيق وتعظيم الدولة الناشئة، وإنّ كان ذلك قد تمّ على حساب فكرة الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها.

### ثانياً: المدرسة التجارية في إسبانيا:

أما بالنسبة إلى الحكومة الإسبانية: فقد اتخذت إجراءات تتمثل في المحافظة على إدخال المعادن الثمينة وعدم خروجها في إجبار المصدرين الأسبان على إعادة المبالغ النقديّة التي حصلوا عليها من الخارج ثمناً لصادراتهم، وكانت السفن التي تنقل البضائع الإسبانية للخارج، ملزمة بأن تُردّ إلى داخل إسبانيا قيمة تلك البضائع بالذهب والفضّة، مع إلزام المصدرين الأجانب بإخراج قيمة صادراتهم من إسبانيا لا في شكل مبالغ نقدية، بل في شكل سلع إسبانيّة بهذه القيمة، مع خفض القيمة الاسمية للعملة الإسبانية، وبقاء ما تحتويه من ذهب وفضّة ثابتاً، ودفع القيمة الاسميّة للعملات الأجنبيّة، وذلك رغبة في اجتذابها إلى الداخل ومنع خروجها إلى الخارج، وقد ترتب على السياسة المعدنية السابقة أن كثرت حصيلة الخزانة العامة من المعادن النفيسة، ومن ثمّ زادت كميّة النقود الموجودة - من ذهب وفضّة - ممّا أدّى إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار، الذي شجّع في بادئ الأمر على قيام بعض الصناعات ونشاط الأسواق التجاريّة، إلا أنّ الخطر لم يلبث أن أحرق بإسبانيا، من ناحية إعراض الدولة عن الاهتمام بالزراعة، وكانت نتيجة الزيادة في رفع الأسعار شلل في التجارة الخارجيّة، ممّا أدّى إلى التعجيل بانهياب هذا النظام.

### ثالثاً: المدرسة التجارية في فرنسا:

أما بالنسبة إلى الحكومة الفرنسيّة: لقد أخذت السياسة التجارية في فرنسا صورة مغايرة للسياسة المعدنية في إسبانيا، حيث اتجه الكتّاب التجاريّون إلى المناداة بسياسة تمكّن فرنسا من اكتساب المعادن الثمينة، لا مجرد الاحتفاظ بها كما هو الحال في إسبانيا، بل لإقامة قاعدة صناعيّة فرنسيّة قويّة قادرة على المنافسة الدوليّة، وهو أن تتجه سياسة فرنسا لزيادة الصادرات على الواردات، على أن تكون الصادرات في المنتجات الصناعيّة، وليست من المحاصيل الزراعيّة<sup>27</sup>.

ولقد كان السبيل إلى تحقيق هذه السياسة هو العمل على خفض أسعار المواد الغذائيّة ومنع تصديرها، وفي نفس الوقت شجّعت على استيرادها من الخارج بغية خفض أثمانها وفقاً لقانون العرض والطلب، للاحتفاظ بأجور العمال الصناعيين في مستوى منخفض، ممّا يخفّض من نفقة إنتاج المشروعات الصناعيّة، ويزيد من قدرة منتجاتها على المنافسة الدوليّة. واتّبعَت الدولة سياسة مساعدة هذه المشروعات عن طريق الإعانات والإعفاءات الضريبيّة ومنح الامتيازات فيما يتعلّق بشروط العمل، إضافة إلى إنشاء مشروعات صناعيّة مملوكة ملكيّة عامّة، وعملت الدولة على تشجيع وحماية الصناعة الوطنيّة الناشئة، ففرضت رسوماً جمركيّة مرتفعة على السلع ومنتجاتها الخارجيّة التي تنافس منتجاتها، كما أعفت من هذه الرسوم المواد الأوليّة المستوردة اللازمة لتصنيعها، علاوة على تشجيع تصدير المنتجات المحليّة عن طريق منح

27. إنّ هذه السياسة الجمركية المشجّعة للصناعة الوطنيّة، والتي تقوم بموجب التعريف الجمركيّة الصادرة في عام 1667 كانت موجّهة على الأخصّ ضدّ هولندا التي كانت تستحوذ على تجارة فرنسا الخارجيّة بفضل قوّة أسطولها البحريّ في ذلك الوقت.

- ما يبرّر انتهاج هذه السياسة، أنّ الصناعة غالباً لا تخضع لتقلّبات العوامل الطبيعيّة مثل الزراعة، حيث يمكن التحكم بسهولة في كميّة المنتجات الصناعيّة، إضافة إلى ذلك أنّ المنتجات الصناعيّة غالباً ما تكون قيمتها أكبر من المنتجات الزراعيّة، د. أحمد عادل حشيش، نفس المصدر السابق ص 20.

إعانات لشركات التصدير تمكينا لها من الصمود والنجاح في الأسواق الخارجية. وقد أدت جميع تلك الإجراءات إلى تشجيع الصناعة الوطنية الفرنسية، وإلى جذب كميات كبيرة من المعادن النفيسة إلى داخل البلاد، مع ملاحظة أنّ هذه الصناعة في ذلك الظرف صناعة صغيرة، فلم تكن صناعة كبيرة بمعناها الحديث.

#### رابعاً: المدرسة التجارية في إنجلترا:

أما بالنسبة إلى السياسة التجارية في إنجلترا: فهي تختلف أوضاعها بالنسبة إلى كلّ من إسبانيا وفرنسا، إذ كان الكتاب التجاريون يوجهون اهتمامهم إلى اكتساب المعادن النفيسة من الذهب والفضة من الخارج عن طريق القيام بالتجارة بين البلدان المختلفة، اعتماداً على النقل البحري أكثر من اعتمادهم على الإنتاج، يجب ألا يفهم م ذلك أنّ إنجلترا قد أهملت الصناعة، إن الصناعة فيها كانت متأخرة بالنسبة إلى فرنسا، حيث كان اهتمامها منصباً على التجارة، وساعدها في ذلك أسطولها البحري الذي فاق كلّ الدول الأخرى، وكان المثل الواضح أمام التجار الإنجليز هو "هولندا" التي تمكّنت خلال القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر من تحقيق ثروات ضخمة، دون أن تكون لها ثروات تُذكر، وذلك عن طريق التجارة والنقل البحري.

ولم ير التجاريون الإنجليز بأساً في الاستيراد، إذا كان يقابله تصدير أكبر منه في القيمة - خلافاً للموقف الإسباني الجامد - ولم ينظروا أيضاً إلى هذه المعادن على أنها غاية في حدّ ذاتها، بل مجرد وسيلة، أمّا الغاية من النشاط التجاري فكانت فتح أسواق تجارية خارجية للسلع والمنتجات الإنجليزية.

- حتّى تتمكن الدولة من تنمية تجارتها عن طريق أسطولها البحري، فقد فرضت ما يحقّق لها الحماية والتفوق، وذلك على سبيل المثال قانون: كرومويل "Cromwel" الذي يستلزم أن تكون السفن بين إنجلترا ومستعمراتها مملوكة لأشخاص إنجليز، وأن يكون ثلاثة أرباع العاملين عليها من الإنجليز، فضلاً عن عدم جواز نقل المنتجات أو البضائع الواردة من الخارج لإنجلترا إلاّ على سفن إنجليزية، أو تابعة للبلاد المنتجة لتلك المنتجات، إضافة إلى مساعدات تتمثل في إعفاء المنتجات الوطنية من الضرائب على الصادرات، ويضاف إلى هذه التدابير خفض سعر الفائدة.

#### خامساً: تكريس الفكر الاستعماري في ذلك العهد:

فقد كانت الدول الكبرى في هذه المرحلة التاريخية تطبّق إلى جوار هذه السياسات الاقتصادية للمدرسة التجارية، ما يعرف بالعهد الاستعماري وعلى الأخصّ إنجلترا. والفكرة الأساسية التي تصدر عنها قواعد هذا العهد أنّ المستعمرات ليست سوى مناطق خُصّصت لخدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية، ولتسهيل حصول هذه الأخيرة على ميزان تجاريّ إيجابيّ يجب أن يكون كافة العبيد والمنتجات التي تخرج من المستعمرات أن تكون وجهتها الدول الاستعمارية، وعلى سفن تابعة لها، والعكس صحيح أيضاً، وأمّا عن المنتجات والسلع التي تدخل المستعمرات، فإنّه لا بدّ أن تأتي من الدول الاستعمارية أو عن طريقها، ولا يجوز للتجار في الدول المستعمرة شراء منتجات المستعمرات إلاّ من المستعمرات التابعة لها، وللمحافظة على تخلف تلك البلدان المستعمرة فإنه يحرم على الدول الاستعمارية إقامة صناعات وطنية في البلاد المستعمرة.

### المطلب الثالث: الفكر الاقتصادي لدى مدرسة الطبيعيين:

ما أن حل القرن الثامن عشر حتى اتضح للعيان أن الظروف التي نشأت وتطورت في ظلها تعاليم التجاربيين قد أخذت في التلاشي، فلم يعد الوقت مواتيا لمساندة فلسفة اقتصادية تساند الدول في مواجهة المجتمع، حيث ظهرت فلسفات جديدة تنظر نظرة ارتياب إلى تدخل الدولة، وترى أن الحرية الفردية والمساواة جزء من القانون الطبيعي.

لقد كانت هناك مقاومة للفكر التجاري وخاصة فرنسا، حيث لم تكن التجارة تحتل في هذه الدولة نفس المكانة التي كانت تحتلها إنجلترا، وإنما كانت الزراعة هي أهم وجه من وجوه النشاط الاقتصادي، حيث كان مصدر الثراء يتمثل في الطبقة القائمة بإنتاج المحاصيل الزراعية. فالثروة في فكر الطبيعيين فكرة مغايرة تماما لفكرة التجاربيين الذين يقصرون الثروة الاقتصادية على المعدنيين، وفكر الطبيعيين يصدر بصفة عامة عن التسليم بمجموعة من المبادئ التي تتمثل في وجود نظام طبيعي يسيطر على الظواهر الطبيعية البيولوجية، وقد أدت هذه الفكرة إلى قول بوجود قوانين طبيعية تحكم العالم، لا دخل لإرادة الإنسان فيها، وأصول هذه الفكرة مقتبسة عن الفيلسوف "أرسطو"، وتتخلص هذه الفكرة أساسا في اعتبار المصلحة الشخصية التي هي الدافع للقيام بالنشاط الاقتصادي، وأن سعي الأفراد جميعا إلى تحقيق مصالحهم الخاصة يؤدي في نفس الوقت إلى تحقيق الصالح العام.

#### أولاً: مؤسس المدرسة الطبيعة "فرانسوا كيناي":

لقد انعقدت زعامة هذه المدرسة لفرانسوا كيناي François Qunay وتسمى بمدرسة "الفيزيوقراط"، وتعني باللغة اللاتينية أنصار حكومة الطبيعة، لقد سبق مدرسة الفيزيوقراط العلامة عبد الرحمن ابن خلدون في مقدمته الشهيرة عن علم الاجتماع والعمران، بثلاثة قرون حين نادى بفكرة الحرية الاقتصادية، حيث كان يرى اقتصار وظيفة الدولة على إزالة العقبات التي تحول بين نشاط الأفراد ووجوب الإقلال من التدخل الحكومي، والنزول به إلى القدر اللازم لإقرار الأمن والعدل بين الناس، لقد جاءت بعد مدرسة الفيزيوقراط المدرسة التقليدية أو الكلاسيكية، وأكملت هذا الطرح على يد العالم الكبير المنظر للمدرسة الطبيعية "آدم سميث"، ونادى بوجوب ابتعاد الدولة عن التدخل في المجرى الطبيعي لسير الحياة الاقتصادية، وكان لهذا النداء الأثر الكبير في تغيير المجرى الاقتصادي في أوروبا في القرن الثامن عشر.

#### ثانياً: المبادئ الأساسية للثروة والنشاط الاقتصادي في فكر الطبيعيين:

أما المبادئ الأساسية للثروة والنشاط الاقتصادي في فكر الطبيعيين فهي تتمثل في رؤيتهم للمعدنيين النفيسين ذهب وفضة، بأنهما ليسا إلا ثروة مالية يجب أن تتحقق فيهما صفة أساسية تتمثل في ارتباطها بالمنفعة وإشباع الحاجيات، مع إمكانيات التصرف فيها بالاستهلاك، وربطها بوسائل الإشباع، إن المذهب التجاري بنى فلسفته في جمع الكميات الكبيرة من الذهب والفضة وتكديسها من أجل التكديس، وهي لا محالة رؤية خاطئة، إن أهم ما يميز فكرة مدرسة الطبيعيين هو دعوتهم إلى ترك النشاط الاقتصادي حرا حتى يتوفر المناخ الملائم لممارسة الحرية الاقتصادية، وأن تقترن هذه الحرية بإطلاق مبدأ المنافسة الاقتصادية، في حالة ما إذا كان كل فرد يسعى لتحقيق مصالحه الشخصية يدخل في تنافس مع بقية الأفراد، باعتبارها من العوامل الدافعة إلى العمل والإنتاج، وهو التبرير الذي يراد به الدفاع عن الحرية الاقتصادية، وبيان عدم وجود أخطار تهدد المجتمع من جرائها، وأن تقرير حق الملكية الفردية وحمائتها، هي التي تؤدي بذلك إلى تحقيق نظرية التوازن وتحقيق الخير الذي تكفله هذه القوانين الطبيعية.

غير أنه يلاحظ أن الحرية الاقتصادية التي نادى بها الطبيعيون لن تؤدي بهم إلى المناداة بالحرية السياسية، إذ طالبوا بإعطاء الملك السلطة المطلقة وعللوا ذلك بأنهم يريدون حاكما مستبدا مستنيرا لا يعارض القوانين الطبيعية، بل يحل محلها ويعترف بها، ويُلزم كافة الناس باحترامها، فهم قد سمحوا بالتدخل في إطار ما يعرف بالفكر الاقتصادي والسياسي في ظل الدولة "الحارسة"، لصيانة الأمن الداخلي وصد العدوان الخارجي وحماية الملكية الفردية، وحمل الأفراد على تنفيذ التزاماتهم التعاقدية، والقيام بالأعمال العامة التي لا غنى عنها لمزاولة النشاط الاقتصادي.

### **المبحث الثاني: مدرستي الكلاسيك عند آدم سميث والشيوعية عند ماركس عرض وتحليل:**

سنحاول في هذه المبحث أن نتعرض إلى مدرستين من المدارس التي لهما الأثر الكبير على المستوى العالمي، وهما كلٌّ من مدرستي الكلاسيك عند آدم سميث والشيوعية عند كارل ماركس، وقد استطاعتا هاتان المدرستان أن تفرضوا نظامهما الأيديولوجي والسياسي والاقتصادي على جزء كبير من هذه المعمورة إلى حد الساعة،<sup>28</sup> وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين يتعرض المطلب الأول إلى الفكر الاقتصادي لدى مدرسة الكلاسيك ومُنظرها آدم سميث، وتأسيسه لقواعد الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية، أما المطلب الثاني فهو يتعرض إلى المذهب الاشتراكي ومنظرها كارل ماركس، وأهم القواعد العلمية التي بنى عليها مذهبه، والانتقادات التي وجهت إليه.

### **المطلب الأول: الفكر الاقتصادي لدى مدرسة الكلاسيك ومنظرها آدم سميث:**

لقد كان ظهور ما يعرف بالمدرسة التقليدية أو الكلاسيكية في تاريخ الفكر الاقتصادي مرتبطا بالتطور الذي شهدته الدول الأوروبية في القرن الثامن عشر وما تلاه من الأزمنة، وقد كان لهذا التطور كبير الأثر على مختلف أوجه الحياة، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا...

إذا كان التطور الاقتصادي في أوروبا قد نقل تلك المجتمعات من مرحلة الاقتصاد الإقطاعي إلى مرحلة الرأسمالية التجارية، فإن الرأسمالية تطورت حتى وصلت في منتصف القرن الثامن عشر لتعم غيرها من الدول بدرجات متفاوتة، وتتمثل هذه الثروة في حركة ضخمة وهائلة من الاختراعات أدت إلى تغيير الفن الانتاجي بإحلال الأداة محل الأدوات التي كانت تعتمد إلى حد كبير على المجهود العضلي للإنسان. وقد كان لهذا التطور التكنولوجي المتمثل في استخدام الآلة على نطاق واسع، وبصورة لم تشهده الإنسانية من قبل نتائج هامة، من أبرزها أن الصناعة أصبحت مجالا مغريا للاستثمار، فجذبت الكثير من رؤوس الأموال إليها، ومن هنا سميت هذه المرحلة في التاريخ الاقتصادي باسم "الرأسمالية الصناعية" نظرا لضخامة رؤوس الأموال التي توظف في الصناعة، بعد أن كانت التجارة مركزا للنشاط الاقتصادي والصناعة قائمة لخدمتها، فأصبحت التجارة في خدمة الصناعة، وأصبح رجال الصناعة هم الشخصيات الرئيسية في النظام كله، بعد أن كانت هذه الأهمية قاصرة على التجار.

إن القوة الرأسمالية الصناعية في فترة نشأتها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، حققت انخفاضا في تكاليف المنتجات، وساد شعور بأن النظام الرأسمالي في صورته الجديدة يتضمن مزايا ذاتية دون أية ضرورة لتدخل الدولة لحمايتها، وهو ما يفرقها عن الرأسمالية التجارية التي كانت تنظيمية وقائمة على تدخل الدولة وحمايتها، وقد تلازم مع تجريد الدولة من وظائفها الاقتصادية تحت تأثير

28 - إن المدرسة الاشتراكية قد تراجعت تراجعا كبيرا على مستوى الاتحاد السوفياتي، واستسلمت في قيادة العالم للولايات المتحدة، ومع ذلك فقد ظل النظام الاشتراكي في الصين فارضا نفسه على المستوى العالمي، خاصة في ظل التطورات الجديدة وظهور وباء "الكورونا"، لا شك أن هناك تغييرات كبيرة ستحدث على المستوى الأيديولوجي والسياسي والاقتصادي في ظل تطور مجال الإعلام عبر عالم الأنترنت وما بعده.

مفهوم "الدولة الحارسة" القضاء على ظواهر الإقطاع والاتجاه إلى تحديد السلطة المطلقة للملوك والحكام، على نحو يكفل تحقيق حرية الأفراد، وضمان المنافسة الكاملة التي تقوم عليها الرأسمالية الصناعية. وقد صاحب ذلك التطور الهائل في الاقتصاد تطوراً فكرياً في النواحي العلمية والفلسفية والأخلاقية والدينية، مع الاتجاه إلى تأكيد أهمية الفرد باعتباره الوحدة الأساسية التي ترتبط به كل القيم والأحكام.

### أولاً: آدم سميث وتأسيسه لقواعد الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية:

في ظل الدعوة إلى التدخل لسير مجرى الحياة الاقتصادية نستطيع أن ننظر إلى حجج المفكر "آدم سميث" باعتباره أحد أقطاب المؤسسين لهذه المدرسة التقليدية، لقد أخذ آدم سميث بفكرة النظام الطبيعي، إلا أن فكرته لم تكن مجرد فكرة فلسفية بقدر ما كانت أفكاره تنطلق باستقراء واقع الحياة بصفة عامة، وتتمثل نقطة البداية لديه في سعي الأفراد وراء مصلحتهم الخاصة، يعتبر أقوى الحوافز المُحرّكة لسلوكهم الاجتماعي، وهذه مسألة ثابتة بالملاحظة والاستقراء، حيث يعمل الفرد ويكدُّ في حياته اليومية من أجل تحسين وضعه الاقتصادي، والتاجر والصانع والمزارع والعامل، جميع هؤلاء يُصدرون في تجارتهم وصناعاتهم وزراعتهم عن باعث واحد، وهو تحقيق مصلحتهم الشخصية بما يرفع مستواهم الاقتصادي، فإن ادّعى أحدهم أنه يعمل للمصلحة العامة أو مصلحة الوطن فلا تُعره التفاتاً لكلامه، علماً أن آدم سميث لم يقل إن الإنسان أنانيٌّ بطبعه، وشتان بين التفكير الأناني، والسعي وراء المصلحة الشخصية، فقد كان يرى أن من يعمل لأجل تحقيق مصلحته الشخصية لا يستبعد أن يحقق مصلحة غيره، دون تفكير في تصرف غير أخلاقي بغيض، إن السلوك الفردي وراء كسب العيش، وراءه ملايين الأفراد، يعمل أكثرهم في دائرته الضيقة لتحقيق ما يعتقد أنه مصلحته الشخصية، فهؤلاء الملايين من الأفراد لا يحركهم سوى مصلحتهم الخاصة، ويعملون دون وعي أو تدبير لتحقيق مصلحة الجماعة...

### ثانياً: عوامل الانسجام بين المصلحة الخاصة والعامة عند آدم سميث

لقد بنى آدم سميث نظرية التفاعل الحر بين المصالح الخاصة والعامة في كتابه "ثروة الأمم" على ثلاث قواعد: قاعدة تقسيم العمل، وقاعدة نظام السوق، وقاعدة النقود والتراكم الرأسمالي، وما يترتب عن هذه الأخيرة من علاقة بين الادخار وبين التراكم الرأسمالي.

أ - قاعدة تقسيم العمل: افتتح آدم سميث كتابه "ثروة الأمم" بعبارته يقرر فيها أن العمل هو المنبع الأساسي الذي يزود الحياة بكل ضرورتها واحتياجاتها باعتباره مصدراً للثروة، وأنه كلما زادت إنتاجية العمل زادت ثروة الأمة، وانتهى آدم سميث إلى أن إنتاجية العمل تزيد في ثروة الأمة، وانتهى إلى أن إنتاجية العمل ترجع بصفة أساسية إلى ظاهرة تقسيم العمل بين الأفراد الذي هو سر الإنتاجية، ولكن كيف ينشأ تقسيم العمل؟

**1 - القانون الطبيعي ونظرية تقسيم العمل:** يجيب آدم سميث على ذلك بأن تقسيم العمل يرجع إلى صفة كامنة في الطبيعة الإنسانية، وذلك أن طبيعة التبادل عن طريق المقايضة نزعة إنسانية كامنة وراء تقسيم العمل، ثم يقول: "لو أمعنا النظر في شخص يتخصص في عمل معين، وينتج منه ما يفضي عن حاجته لعلمه أن قدرته الإنتاجية تبلغ أقصاها حين يتخصص في إنتاجها دون غيرها، في حين لو ورَّع جهده على مجموعة من الأعمال ينتج من كل منها ما يعادل حاجته فقط دون زيادة أو نقصان، لوجد نفسه أقل إنتاجاً وأضعف إنتاجية، وبالتالي أقل دخلاً مما لو ركز جهده ووقته على عمل معين، وهنا يتعين عليه أن يختص بعمل معين، والفائض من إنتاجه يتبادل به مع غيره، والآخر بدوره يعمل تحت نفس الدافع وينتج ما يفيض عن حاجته بقصد المبادلة".

**2 - الشبكة القائمة على علاقات المبادلة وراء دوافع المصالح الخاصة:** بدافع كلٍ من التخصص وتقسيم العمل داخل أفراد المجتمع تنشأ شبكة قائمة على علاقات المبادلة، قوامها المصلحة الشخصية لكل واحد منهم، بذلك وجد آدم سميث أن نظرية تقسيم العمل هي المحور الأساسي لثورة الأمة، التي تقوم على نزعة طبيعية لدى الأفراد، تحركها المصلحة الشخصية ومجموع تلك المصالح تحقق مصلحة عامة.

**ب - قاعدة نظام السوق:** يقصد آدم سميث بنظام السوق قانون العرض والطلب الذي يتحكم في السوق، ويقول سميث: "إن المصلحة الشخصية عينها كفيلة بقيام نظام دقيق يسير وفقا لقوانين محكمة، من شأنها تزويد المجتمع بالسلع والخدمات التي يتطلبها، وبالكميات التي يريد لها لقاء أقل أثمان ممكنة.

من حيث نوع السلع التي يتجه المجتمع إلى إنتاجها، افترض أن المجتمع قسمها بين إنتاج سلعة، أو تقديم خدمة مع حاجة الناس إليها، إلا أن احتياجهم إلى تلك السلع والخدمات متفاوت فيما بينهم، بعضهم أشد استعدادا لدفع الثمن مقابل الحصول عليها وبعضهم أقل، في هذه الحالة سوف يجد بعض الأفراد أن فرصة الربح سانحة لإنتاج تلك السلع أو تقديم تلك الخدمات، ومن ثمة فإن مصلتهم الشخصية تدفعهم على تزويد المجتمع بتلك السلع أو تقديم تلك الخدمات.

والعكس صحيح أيضا، إذا افترضنا أن المجتمع لم يعد في حاجة إلى سلعة أو خدمة كانت قائمة قبل ذلك، وهذا يقتضي عزوف الأفراد عن وضع ثمن في مقابل الحصول عليها، وفي هذه الحالة تحقيق الخسائر بالقائمين على إنتاجها أو تقديمها، ومن ثم تدفعهم مصلتهم الشخصية إلى امتناع إنتاج شيء لم يعد المجتمع في حاجة إليه.

وهذه القاعدة تفسر حصول المجتمع على السلع والخدمات التي يريد بها بالكميات اللازمة لا أكثر ولا أقل، فإذا كانت الكمية التي ترد إلى السوق من سلعة معينة تتجاوز الطلب الفعلي عليها، فإن ذلك لا بد أن يؤدي إلى انخفاض الثمن، وعملية انخفاض ثمن السلعة يجعل بعض العناصر القائمة بإنتاجها أن تحصل على مكافأة أقل من المعدل الطبيعي، وهو الحد الأدنى الذي يتعين الحصول عليه، وفي هذه الحالة يحصل صاحب رأس المال على ربح أقل من الربح الطبيعي أو يتعرض لخسارة، ومن ثم فإن المصلحة الشخصية كفيلة بأن تدفعه للخروج من السوق وإنتاج هذه السلعة بعيدا، مما يترتب على ذلك نقصان الكمية التي ترد إلى السوق من سلعة معينة أقل من الطلب الفعلي عليها، مما يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الثمن، وارتفاع الثمن يعني أن بعض العناصر القائمة بإنتاجها لا بد أن تحصل على مكافأة تتجاوز المعدل الطبيعي، وفي هذه الحالة أيضا فإن المصلحة الشخصية تجذب العناصر نحو هذه السلعة مما يزيد في إنتاجها، وتجعل الكمية التي ترد إلى السوق مساوية للطلب الفعلي عليها.

بذلك أوضح آدم سميث أن التفاعل الحر بين الأفراد ساعين وراء مصالحهم الخاصة، كفيلا بأن يحصل المجتمع على السلع التي يرغب فيها بالكميات التي يريد بها مقابل أقل ثمن ممكن. ولم يحدث ذلك نتيجة عقل مدبر أو تخطيط سابق وإنما يترك الأفراد يتصرفون في هدي من مصلتهم الشخصية وفق القانون الطبيعي.

ولا يصدق ذلك على عالم السلع فحسب عند آدم سميث، وإنما يمتد أيضا إلى عدد السكان، فإن النظام السوقي كفيلا بتنظيم عددهم بما يتلاءم تماما على الطلب عليهم دون زيادة أو نقصان، فإذا اشدت الطلب على اليد العاملة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة أجر العمل عن المعدل الطبيعي، وهو المعدل اللازم لإبقاء عددهم على ما هو عليه، وارتفاع الأجر عن المعدل الطبيعي من شأنه تشجيع الزواج المبكر وزيادة حجم الأسرة

على نحو يزيد من عدد العمال في سوق العمل، ويعود بمستوى أجورهم إلى المعدل الطبيعي، وإذا انخفض الطلب على اليد العاملة، فإن ذلك يخفض مستوى الأجر إلى ما دون المعدل الطبيعي، وهذا يؤدي إلى الفقر والفاقة، مما يرفع الوفيات ويقلل عدد العمال في سوق العمل، وهذا بدوره يعود بأجورهم إلى المعدل الطبيعي.

**ج - قاعدة النقود والتراكم الرأسمالي:** إذا كان نمو الثروة يرجع بصفة أساسية إلى تقسيم العمل بين الأفراد، لا شك أن استخدام النقود كان من العوامل الهامة في تقسيم العمل والوصول به إلى أبعد مدى، وهنا يستعرض آدم سميث الظروف التي نشأت فيها النقود وتطورت، وينتهي إلى أن سعي الأفراد وراء مصلحتهم الشخصية - كما يرى دائما - ليس قرار حاكم راشد أو عقل مدبر، لا بد أن يكون هذا النظام عائدا إلى شعور الأفراد بالمزايا الجلية التي تعود إلى الاحتفاظ بسلعة تتمتع بقبول عام من جميع الأفراد، بحيث لا يسع أحدهم رفضها في التعامل، وشاع استخدام هذه السلعة تدريجيا باعتبارها وسيطا للتبادل، ومقياسا للقيم عبر أزمنة طويلة، وتبين خلال استعمالها من قبل الأفراد المزايا التي تصاحب تلك المعادن الثمينة - ذهبية وفضية - لهذا الغرض، وذلك ومن حيث قوة احتمالها وقابليتها للقسمة والتجزئة دون أن تفقد قيمتها، أما تدخل الدولة في النظام النقدي فقد جاء متأخرا لأغراض الرقابة على نفاء المعدن وعدم تزييفه وضبط أوزانه.

وكذلك الحال بالنسبة إلى التراكم الرأسمالي، وقد أوضح آدم سميث بأن بيان الدور الذي يقوم به رأس المال في زيادة الثروة، لا يقل أهمية وخطورة عن تقسيم العمل واستخدام النقود، وقد ربط أيضا بين رأس المال وتقسيم العمل، بتقرير أن تقسيم العمل يتوقف على سعة السوق من ناحية، وعلى كمية رأس المال من ناحية أخرى، كلما زاد رأس المال في حوزة المجتمع زاد عدد العمال الذين يمكن تشغيلهم، وزاد بالتالي مجال تقسيم العمل بين الأفراد، وزادت ثروة الأمة في الإنتاج، بل إن وجود رأس المال يعتبر شرطا لقيام تقسيم العمل.

**د - علاقة الادخار بالتراكم الرأسمالي:** يرى آدم سميث أن قدرة المجتمع على التراكم الرأسمالي مرهونة بما يدخره الأفراد، والادخار هو منبع التراكم الرأسمالي، بهذا تكتمل حلقات السلسلة، فالثروة تتوقف على مدى تقسيم العمل بين الأفراد، وهذا بدوره يتوقف على كمية رأس المال الموجودة في حوزة المجتمع، وهذه بدورها ترجع إلى كمية النقود المدخرة لدى الأفراد.

وإذا نظرنا إلى القوة أو الدافع الذي يحمل الأفراد على الادخار، فإننا نجده في رغبتهم تحسين أوضاعهم الاقتصادية، فزيادة ثروة الفرد، هي الطريق الطبيعي أمام المجتمع لتحسين حالته المعيشية، وهذا لا يتأتى إلا إذا ادخر الفرد جزءا من دخله سنة بعد أخرى لأغراض التراكم الرأسمالي.

ونرى مما تقدم كيف استطاع آدم سميث أن يبين الانسجام بين سعي الأفراد وراء مصلحتهم الشخصية وبين المصلحة العامة، وأن التنظيمات الاقتصادية الكبرى التي تعتبر مسؤولة عن ثروة الأمة ونمائها، وعلى رأسها تقسيم العمل، ونظام السوق، والنظام النقدي، والتراكم الرأسمالي، وهذا الانسجام لم ينشأ بتخطيط سابق أو بفعل عقل مدبر، وإنما نشأ تلقائيا لسعي الأفراد وراء مصلحتهم الشخصية، التي وراءها تتحقق مصلحة الجماعة، وطبيعي أن ينتهي آدم سميث إلى وجوب إطلاق حرية الأفراد في كل المجالات النشاط الاقتصادي، غير أن الحرية الاقتصادية عند آدم سميث لا ترجع فقط إلى كفاية الحافر الفردي بمفرده، وإنما ترجع كذلك إلى عدم ممارسة الإدارة الحكومية في القيام بالعمل الاقتصادي، ويقول آدم سميث: "إنه لا يوجد صفتان أكثر تناقرا من صفة الحاكم وصفة التاجر، ويرى أن الحكومات بطبيعتها

مسرفة حيث عمالها يتصرفون في مال الغير، ولاشك أن الإنسان ميال لبسط يده كل البسط، حيث لا يكون المال ماله، وهذا لا يتفق مع التدبير الواجب في النشاط التجاري، وكل ما تستطيع الدولة القيام به، ينحصر في الإشراف العام على سير النشاط الاقتصادي في مجموعه، ولا يتصور أن تحيط الدولة بكل ما تتطلبه، وجوده النشاط الاقتصادي على اختلافه، ومن ثمة يقول آدم سميث: "إننا لو تصورنا انتقال إدارة الأرض الزراعية للحكومة، لما أمكن الحصول على ربح ما تنتجه، نظرا لما يعاينه السلطان من إسراف وإهمال واستبداد في الإدارة.

وانتهى آدم سميث إلى وجوب أن ترفع الدولة يدها على التدخل في الحياة الاقتصادية، وهو لا يعترف لها إلا بوظائف ثلاث إقامة العدل، ووظيفة الدفاع، وإنشاء المشروعات التي لا تصلح بطبيعتها أن تكون محلا للنشاط الفردي، مثل الإشراف على التعليم والصحة وخدمة البريد وتعبيد الطرق وصيانتها، وتمديد الجسور، وغير ذلك مما نسميه برأس المال الاجتماعي.

إن الحرية الاقتصادية لم تكن عند آدم سميث عقيدة عمياء، فقد عالجها في الإطار السليم لزيادة الثروة، فهو لم يتردد حين خرج عنها عندما وجد المصلحة في ذلك، وقد عقد فصلا بأكمله لبيان مضار الاحتكار، وفقد الشركات التجارية الكبرى وعلى رأسها شركة الهند الشرقية، ويرى المشروع يؤدي وظيفته الاقتصادية السليمة طالما كان خاضعا لمنافسة غيره من المشروعات دون تعسف واحتكار، ولا يتردد في تقرير حق الدولة في تنظيم المهن، وشروط ممارستها وكذا تنظيم البنوك والرقابة عليها.

ومع ذلك فإن الحرية الاقتصادية لم تجد صديقا مناصرا لها مثلما وجدته في آدم سميث، لقد كان حقا علما في تأسيس المدرسة الكلاسيكية وراء كتابه "ثروة الأمم"، وحُقَّ له بأن يلقب بـ"أب الاقتصاد الرأسمالي".

**المطلب الثاني: كارل ماركس وتأسيسه للمذهب الاشتراكي والانتقادات التي وجهت إليه:**

**أولا: النظريات العلمية التي بنى بها ماركس مذهب الاشتراكي:**

- إن النظرية العلمية التي أراد أن يبني بها ماركس مذهبه مبنية على نظرية القيمة، ونظرية فائض القيمة، ونظرية تناقص قيمة الربح.

- لقد أراد كارل ماركس أن يبني مبادئه الاقتصادية على أسس وقواعد علمية، باعتبار أن النظرية الرأسمالية مؤسسة على قواعد علمية، وراء كل من الخبير الإنجليزي آدم سميث وغيره من العلماء، الذين ساهموا في تأسيس المذهب الرأسمالي، ولكن مساوئ ذلك المذهب طفحت للعلن وراء الحرية الاقتصادية، وهو ما أدى إلى انتشار في أوروبا كثيرا من الآراء الفكرية التي تناهض الفكر الرأسمالي وتنتقده، نظرا للنتائج السلبية التي أوصلت المجتمع الأوروبي فيما وصل إليه، من تردّد وانحطاط أخلاقي واجتماعي وسياسي.

- لقد حاول كارل ماركس أول الأمر أن يقوم بإنشاء مؤسسة تعاونية، مبنية على التكافل الاجتماعي، مع جماعة ممن يؤمن بأفكاره الاشتراكية، ونجح في تأسيس مشروع اقتصادي متعاون لا يسود فيه أحد على أحد، ثم وسعوا شركتهم الاقتصادية على مستوى أرقى وأفضل، ونجحوا في ذلك أيما نجاح، وفكروا في منهجية توسيع تلك الفكرة على مستوى النظرية العلمية وتطبيقها على مستوى العالم أجمع.

أما بالنسبة إلى بناء النظرية التي أراد أن يؤسس عليها مذهبه، فقد اهتدى إلى التساؤل الذي طرحه العالم الرأسمالي دافيد ريكاردو المتمثل فيما يلي: كيف نستطيع تقييم سلعة معينة؟ فقال بعد تفكير: "نقيّمها بناء

على الجهد والعمل المبذول فيها..." لقد كانت هذه الفكرة التي نادى بها دافيد ريكاردو أهم قاعدة علمية استطاع كارل ماركس أن يبنى عليها مذهبه الاقتصادي.

هنا نتساءل: "كيف بنى كارل ماركس مذهبه الاقتصادي على نظرية القيمة؟". لقد بنى اقتصاده على نظرية القيمة، وما يترتب عنها من فائض القيمة، ومن تناقص قيمة الربح، ونحاول أن نقرب الأفهام إلى هاته النظريات بما يسمح به المقام.

**أ. نظرية القيمة لدى كارل ماركس:** تقوم نظرية القيمة لدى كارل ماركس على تقييم جميع الأشياء مهما قلّت فائدتها أو رخصت، على الجهد والعمل المبذول في صنعها، مع اعتبار عدة عوامل داخلية في تقييمها، مثل الخبرة والجهد العضلي والفكري والوقت المستغرق في إنتاجها وصنعها، وغير ذلك مما تتطلبه الضرورة، هذه هي نظرية القيمة التي بنى بها كارل ماركس نظريته الاقتصادية.

**ب. نظرية فائض القيمة لدى كارل ماركس:** أما بالنسبة إلى نظرية فائض القيمة فإنها تعبر عن الفرق بين قيمة الشيء المصنوع وسعره في السوق، إذا كان الشيء المصنوع بُذل فيه من الجهد مع الوقت (التكلفة الإجمالية تساوي 4) لكن الرأسمالي يبيعه أضعافا مضاعفة، يبيعه مثلا بـ"20 أو حتى 40 وأكثر، وهذا الفائض القيمي يأخذه الرأسمالي ويحتكره، ولا يعطي العامل جهده الذي يستحقه، بل يعطيه جزءا ضئيلا مما ينبغي أن يعطيه للعامل، مع هذا الافتراض نقول: وإذا كان للرأس مالي 1000 عامل يعملون تحت إدارته، فإنه بموجب النظرية المترتبة على القيمة، وفائض القيمة، فإنه يسرق عماله عن طريق غير مباشر، عن طريق "فائض القيمة"، وكان يتعين عليه أن يقتنع بهامش ربح معين، ولكنه يأخذ الأضعاف المضاعفة من مجهود العمال، دون الحديث عن ساعات العمل التي يفرضها على العمال، قد تصل ساعات العامل إلى ثماني عشرة ساعة يوميا، وكان ماركس أول من نادى بتحديد ساعة العمل إلى ثماني ساعة في اليوم، وهو ما دفع الكثير من الرجال في أوروبا لتشغيل زوجاتهم وجميع أفراد عائلاتهم للعمل، لقد بلغ البؤس والشقاء في أوروبا درجة لا يمكن تصورها في ذلك الظرف العصيب.

**ج. نظرية تناقص قيمة الربح لدى كارل ماركس:** ثم يقول كارل ماركس: إن جميع الأرباح والأموال التي أكتسبها الرأسمالي من جهود العمال لا يقتنع بها، فهو لا يفكر إلا في مصلحته الشخصية، إن نهمه في استزادة الأرباح، لا يجعله يفكر في بؤس وشقاء العمال، بل يجعله يفكر في التوسع الاستثماري وشراء أراضي وعقارات وآلات ومصانع جديدة لزيادة الإنتاج، لا شك أن جميع تلك الاستثمارات والمشاريع الجديدة ستكبده خسائر فادحة، وستؤثر في مشروعه الاستثماري، إن المشكلة الأساسية بالنسبة إلى رجل الأعمال الرأسمالي تعود إلى النظرة التي من خلالها يرى الأشياء، إن جميع تلك التوسعات الاقتصادية التي حققها وراء تلك الصفقات، سيرى نفسه خاسرا، وهو في الحقيقة ليس بخاسر، لأنه حوّل تلك الأرباح إلى عقارات وآلات ومصانع حديثة، وهو ما يسميه "كارل ماركس": بـ"نظرية تناقص قيمة الربح" عند الرأسمالي، وهو ما يحمله للمرة الثانية أو الثالثة إلى استرجاع تلك الأموال التي يراها بالنسبة إليه عبارة عن خسارة<sup>29</sup>.

من النقاط المهمة التي عالجها المفكر الشيوعي فكرة الإنسان والآلة، حين طرح فكرة تحويل تلك الأرباح إلى عقارات وآلات ومصانع حديثة، مما يجعله يستغني على كثير من العمال بفضل ما تقوم به الآلة من

29 - هنا يعود بنا التكبير للتفريق بين رأس مال نقدي سائل، ورأس مال جامد، إن العملية التي قام بها الرأسمالي حين حول أمواله النقدية إلى عقار، فهو لم يخسر غاية ما هنالك قام بعملية تحويل رأس مال متحرك إلى جامد ليس إلا.

جودة في النوع، وسرعة في الإنتاج، بحيث إذا كان المصنع يقوم بتشغيل ألف عامل مثلا، وحين يستورد آلة حديثة فإنه يُعوّض جزءا كبيرا منهم بواسطة تلك الآلة، ويرمي بالباقي منهم في سوق البطالة، ويسميتها ماركس بـ "البطالة المقنعة"<sup>30</sup>، وهو ما يجعل اليد العاملة رخيصة أكثر مما كانت سابقا، وهو ما يحمله على ظلم واضطهاد العمال من جديد، ويستنتج ماركس في النهاية أن جميع ممتلكات الرأسمالي، تعود في حقيقتها إلى العمال، لذلك نادى بقوله المشهور: "أيها العمال اتحدوا" للقيام بثورة العمال على أرباب المصانع لاسترجاع حقوقهم المنهوبة من قبل الرأس مالي، وفق نظريتي القيمة وفائض القيمة.

فكانت النظرية الاشتراكية كما رأينا هي وليدة الرأسمالية، إن التناقض الرأس مالي هو الذي أخرج لنا مذهباً آخر متناقضا وهو المذهب الاشتراكي، وهو مذهب قائم على مبدأ التدخل في الاقتصاد الخاص، عكس النظرية الرأسمالية القائمة على الحرية الاقتصادية، بذلك يتسنى للعمال في الدولة أن يقوموا بالثورات بهدف تأميم المصانع والمعامل، وسميت في الدول الاشتراكية بالثورة الصناعية، أو الزراعية، وغيرها فأصبح الإنسان في ظل ذلك النظام هو ابن الدولة، ويعمل في صالحها ولأجلها، وهو ما عشنا جزءا منه ردحا من الزمن في الجزائر في ظل النظام الاشتراكي، من بعد الاستقلال إلى يوم 05 أكتوبر لعام 1988، حيث الانتفاضة الشعبية على الأوضاع السياسية والاقتصادية.

#### ثانيا: الانتقادات التي وجهت إلى المذهب الاقتصادي الاشتراكي:

أ - مشكلة التأميم ومصادرة الأموال الخاصة وما أفرزته من نتائج: إن عملية التأميم وإعادة توزيع الثروة التي استحدثتها الدولة في ظل النظام الاشتراكي، كانت من أخطر ما قامت به النظرية الماركسية، على مستوى الدول أو الشعوب في العالم، لأن الذين قاموا بتأميم المصانع والمعامل باسم القانون الاشتراكي، أصبحوا فيما بعد من أكبر الأثرياء، لقد كانت الفكرة التي نادى بها ماركس كان منطلقها محاربة الطبقة البرجوازية، إلا أن نفس الفكرة التي حاربها الزعيم ماركس حولت المجتمع إلى إنشاء طبقة جديدة، أشبع من الطبقة البرجوازية السابقة، ولكن كيف؟ هو ما سنوضحه عبر النقاط التالية:

ب - وقوف المنهج الاشتراكي أمام غريزة التملك: إن أخطر شيء قامت عليه النظرية الاشتراكية في عالم السياسة والاقتصاد، وقوفها أماما غريزة التملك، التي هي أصل من أصول وجود الإنسان على هذه الأرض، فالإنسان مهما كان نوعه وجنسه فهو يحاول أن يمتلك أشياء بدافع الغريزة، وهذه الغريزة لا يمكن الوقوف ضدها أو محاربتها، لأن ذلك وقوف ضد الطبيعة التي خُلق بها الإنسان، وهو ما جعل الذين يزعمون أنهم يحاربون الرأسمالية، فقد أصبحوا فيما بعد من أكبر الرأسماليين بموجب غريزة التملك.

ج - مشكلة مصادرة الحريات الخاصة: من أعظم المبادئ التي بنى عليها المذهب الاشتراكي نظريته هو مصادرة الحريات، وما يترتب عنها من منع التظاهر أو الاضراب، بموجب أن كان المذهب الرأسمالي قائما على مبدأ الحريات التي نادى بها آدم سميث "دعه يمر دعه يعمل"، ووقوف المذهب الاشتراكي ضد الحريات، أنشأ نظاما اجتماعيا ديكتاتوريا قمعيا، بهدف حماية المبادئ التي تقوم عليها الثروة الاشتراكية.

د - مشكلة الدعاية والترويج للمذهب الاشتراكي: مقابل منع الحريات في النظام الاشتراكي، ظهرت أساليب جديدة تدعو إلى سياسة الترويج والدعاية للفكر الأحادي، باعتباره نظاما يقوم على محاربة التنوع

<sup>30</sup> - يقصد مارس بمصطلح "البطالة المقنعة" تلك التي تجعل الكثير من الناس يلجؤون إلى أعمال زهيدة، مثل الشباب الذين يقومون بمسح الأحذية، أو بيع السجائر في الطرقات، رجاء طلب زهيد، إن جميع هذه الأعمال لا تحقق مطالبهم المعيشية، فهذا النوع من البطالة، أصحابها ليسوا عمالا حقيقيين ولا بطالين، ويسميتها ماركس بـ "البطالة المقنعة".

والاختلاف في الرأي، وهذه من النقاط التي تتعارض أيضا مع الغريزة التي أودعها الله في الإنسان، وهي حرية التفكير والتعبير عن الرأي.

ر - **مشكلة محاربة الفوارق الاجتماعية:** من أهم خصائص المذهب الاشتراكي أيضا، كونه يحارب الفوارق الاجتماعية، والمذاهب الفكرية، وهو ما جعله يتجاهل الخصائص العرقية، وهذه الفكرة ناتجة عن الفكرة السابقة التي تنادي بالحريات بصفة عامة، ومحاربة العرقيات المختلفة فكرة ضد الإنسانية والتنوع الذي أودعه الله في خلقه.

س - **قيامه على منهج التخطيط:** يقوم المذهب الاشتراكي على التخطيط، بهدف حسن الإنتاج والتوزيع، حتى لا يكون هنالك فائض في الإنتاج وتراكم اقتصادي، وعملية التخطيط بحد ذاتها تنطوي على كثير من الجوانب الإيجابية، ليس هذا مجالها.

و - **مشكلة البطالة في المذهبين الرأسمالي والاشتراكي:** من المعايير التي أفرزتها السياسة الرأسمالية، أنها أفرزت نوعا من البطالة تسمى بـ **"البطالة المُقنَّنة"**، التي سبق أن رأيناها وراء فكرة الإنسان والآلة، ولما جاء الفكر الاشتراكي أفرز بدوره نوعا من البطالة، تسمى بـ **"البطالة المُقنَّنة"**، وهي نوع من البطالة المرتبطة بمؤسسات وأجهزة الدولة، باعتبار أن النظام الاشتراكي تعود مؤسساته إلى الدولة لا إلى الخواص، فكانت شركة من الشركات مثلا، تتطلب 100 عامل فقط، ولكن الدولة توظف فيها ما يعادل 250 عاملا، وهو ما يجعل عاملان أو أكثر يقومون بنفس العمل<sup>31</sup>.

ي - **خلاصة الدراسة بالنسبة إلى المذهبين الرأسمالي والاشتراكي:** نستخلص من ذلك أن المبادئ التي اعتمد عليها المنهج الاشتراكي لتأسيس مذهبه، قد باءت معظمها بالفشل، وهو ما جعل هذا الفكر يتراجع على المستوى السياسي والاقتصادي في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، بعد أن رأينا أن هذا المذهب قد فرض نفسه على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بناء على التطرف السابق الذي جاءت به الرأسمالية المتطرفة، ويبقى التعامل الاقتصادي المبني على مبادئ إنسانية وقواعد أخلاقية هو مما يزخر به تشريعنا القرآني وحضارتنا الإسلامية، إن النقطة الأساسية التي نستنتجها من هذه الدراسة أن المنهج الإلهي الذي أسسه الوحي، هو منهج يستجيب للفطرة الإنسانية لأنها من صنع الخالق، إن الله عز وجل لم يشرع قانونا متطرفا من جهة، ويعالجه بقانون آخر متطرف من جهة أخرى، وهو ما رأيناه باستفاضة وراء هذه الدراسة، رأينا كيف تأسست المدرسة الرأسمالية المعادية للإنسان، فقامت على أنقاضها المدرسة الاشتراكية التي هي بدورها معادية للإنسان ووليدة تطرف سابق!!

ونتهي هذا المبحث بمقولة أحد المفكرين الإسلاميين وهو "سيد قطب"، حيث يقول في كتابه العدالة الاجتماعية في الإسلام ما يلي: "الإنسان في حياته العامة لا يمكن أن يستدين قبل أن ينظر ما يملك من أموال في رصيده الرأس مالي، وكذلك بالنسبة إلى الأفكار، فالإنسان لا يأتي بأفكار ونظريات يستوردها قبل أن يبحث في رصيده الثقافي والحضاري والاجتماعي، ولكن العالم الإسلامي لجأ إلى استيراد المبادئ والأفكار والإيديولوجيات من العالم الخارجي ومجتمعات غريبة عنه، دون أن ينظر أو يبحث في مخزونه

31 - وهو ما عهدناه وعشناه فترة حكم السيد الرئيس هواري بومدين، وبداية الرئيس الشاذلي بن جديد، حيث كانت تستقطب الدولة مئات العمال، ومعظم أولئك العمال يقعون في مكائهم بدون أعمال واضحة، وهو ما يفسر معنى: "البطالة المقنَّنة"، وهي عبارة عن نوع من البطالة المستندة إلى قوانين فاسدة، معترف بها من قبل الدولة.

الثقافي والحضاري، ما يملك من أموال و ثروات ومخزون اقتصادي، وهو مما أدى إلى فشل تلك الأنظمة المستوردة، تتناقض مع الإنسان المسلم ضمن مبادئه وأخلاقه وقيمه الحضارية<sup>32</sup>.

### المبحث الثالث: المشكلة الاقتصادية ونظرية التوازن الاقتصادي في المدرسة الإسلامية:

**تمهيد:** سبق أن رأينا بأن المشكلة الاقتصادية تعود إلى نظرية التوازن وسوء التوزيع، وهو ما صرح به الرسول (ص) حين قال: "إن الله سبحانه فرض في أموال الأغنياء أقوات الفقراء، فما جاع فقير إلا بما منع به غني؛ والله تعالى سائلهم عن ذلك"، معنى ذلك أن المشكلة لا تعود إلى الندرة ولا إلى سوء التوزيع بل تعود إلى الإنسان الذي هو مصدر تلك المشكلة، وهذه هي النظرة القرآنية التي أرشدنا الله إليها، باعتبار الإنسان هو المسؤول الأول في هذه الأرض عن أعماله بموجب أمانة الاستخلاف التي أناطها الله به... لقد توصلت الدراسات الحديثة مؤخرا إلى اكتشاف منهج يتعلق ببناء الإنسان، وهو منهج "التنمية البشرية"، وهو من أرقى ما توصلت إليه البشرية، في هذا العصر، وسنحاول في هذا المبحث أن نقسم الموضوع إلى مطلبين، يتعلق الأول بتوضيح ماهية المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي، وراء مركزية الإنسان في هذا الوجود، في حين يتعرض المطلب الثاني إلى نظرية التوازن الاقتصادي والتوزيع المالي في المدرسة الإسلامية، عبر عن أحسن أنموذج بشري قدمه الرسول (ص) على الواقع، وفق الهدى القرآني.

### المطلب الأول: ماهية المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي عرض وتحليل:

نحاول أن نعالج في هذا المطلب ماهية المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي ضمن نقطتين، تتعلق الأولى بقيمة الإنسان وكرامته الوجودية في هذه الحياة، والنقطة الثانية إلى تحليل الأستاذ مالك بن نبي للإنسان العربي المسلم في مرحلة ما بعد الحضارة.

### أولاً: مفاهيم حول قيمة الإنسان وكرامته الوجودية في هذه الحياة:

من الأخطاء والمفاهيم المنحرفة التي يقع فيها الكثير من الناس هو استخفافهم بقيمة الإنسان كـ"إنسان"، إن معظم المجتمعات المتخلفة إن لم نقل كلها، لا تقيم وزناً لقيمة الإنسان كإنسان مهما كان لونه وجنسه ومعتقده، من جملة المفاهيم الدينية المنحرفة أننا نحاسب الإنسان على معتقداته وأفكاره الدينية الخاصة، يقول الأستاذ الدكتور جاسم سلطان: "بموجب الكرامة الوجودية للإنسان، فإن الله أمر الملائكة للسجود لأدم قبل أن يأمره بأي تشريع أو قانون، فيطبقه أو يخالفه"، إن كرامة الإنسان لازمة من لوازم وجوده في هذه الحياة، بموجب آدميته وإنسانيته، قال تعالى في سورة النساء: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا (70)﴾ إن هذا التكريم الإلهي جاء للإنسان بموجب إنسانيته، والعقل الذي ميزه به عن غيره من المخلوقات، وهو أرقى مخلوق مُفضَّل على وجه الأرض بنص هذه الآية وغيرها من الآيات القرآنية.

### ثانياً: ما يتفرع من نتائج وآثار لهذا المفهوم:

أ - الاستثمار في الإنسان باعتباره محور العملية الاقتصادية: سبق أن رأينا في مقدمة هذه الدراسة أن العملية الاقتصادية مبنية أساساً على الإنسان، ثم الطبيعة إضافة إلى كلٍّ من رأس المال والتنظيم، من هذا المنطلق كان يتعين علينا أن يكون أعظم استثمار اقتصادي ينبغي أن يكون في الإنسان، باعتباره محور

32 - سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، طبعة دار الشروق بمصر، مع شيء من الإضافة والتعديل

النظرية الاقتصادية، والرسول (ص) قد أنشأ جيلا من الصحابة، يؤمنون بفكرته ومشروعه الحضاري الذي يحمله للعالم أجمع، إن رسالة الإنسان في هذه الحياة تُقِيم بما يحمل صاحبها من أفكار إنسانية وقيم حضارية، إن الرسول (ص) قد بدأ رسالته إلى العالم بغرس العقيدة الصحيحة بين أصحابه مدة مكوثه في مكة، وهي مدة ثلاث عشرة سنة، كان من خلالها يبني الإنسان ويؤسس فيه روح المسؤولية، فهو لم يبدأ رسالته بتأسيس مؤسسات تجارية، وتنشئة شركات اقتصادية أو مصانع!!

ب . الاستثمار العلمي في بناء الإنسان الغربي في ظل غيابه عن المجتمع الإسلامي: إن السنن الكونية وقوانين الله في الأرض لا تحابي إنسانا على آخر، كل إنسان في هذه الحياة منوط بعمله، لا بنسبه وأصله وفصيلته التي توويه، وحتى عملية التدين، فإنها فكرة شخصية تبقى بين الإنسان وخالقه، قال تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ (الكهف/29)<sup>33</sup>. إن النجاح في هذه الحياة متعلق بالسعي والعلم والتضحية في سبيل تحقيق السعادة الخاصة، والخدمة العامة، ومن خالف هذه القوانين فإنه لا محالة مآله الخيبة والخسران، قال تعالى في سورة فصلت: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ(46)﴾ وقال أيضا في سورة النساء: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا(123)﴾ إن خيرية هذه الأمة منوطة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر<sup>34</sup> عن طريق العلم والمعرفة<sup>35</sup>، إضافة إلى العمل الصالح، وليست منوطة بالأنساب، قال الرسول (ص) لابنته فاطمة: "يا فاطمة انقذي نفسك من النار، فإني لن أغني عنك من الله شيئا"، وقال أيضا في حديث آخر: "لا يأتيني الناس يوم القيامة بأعمالهم وتأتوني بأنسابكم، فمن أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه"، وهو ما تفوقت به المجتمعات الغربية على الإسلامية، إنك في المجتمع الغربي لا يمكن أن تسأل عن والد العالم "باستور" أو نسب العالم "بيلغيت" مخترع جهاز ميكروسوفت، حضارة تلك المجتمعات متوقفة على

33 - الحرية الشخصية للإنسان لا تعفيه أمام مسؤوليته أمام الله عز وجل، والآية بكاملها في سورة الكهف تقول: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَعِينُوا يَغَاثُوا بِمَاءٍ كَأَمْهِلِ يَشْوِي الْجُودَةَ بَيْسَ الشَّرَابِ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا(29)﴾

34 - هذا ما جاء في كتاب الله عز وجل وراء قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (آل عمران/110) إن خيرية الأمة منوطة بهذا المبدأ لا غيره، فهي ليست متعلقة بعرق جنسي كما يزعم اليهود بأنهم شعب الله المختار، لذلك رد الله عليهم هذا الزعم فقال في سورة المائدة: ﴿لَعَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ(78) كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِيسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ(79)﴾ لقد لحقهم اللعن على لسان نبيهم داوود لكونهم لا يتناهون عن منكر فعلوه، كما صرحت الآية الكريمة.

35 - رسالة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مبنية على طرق علمية ذكرها الله في كتابه الكريم، مثل "الحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن"، ليس كما ترى مجموعة "داعش" الإرهابية وغيرها من الجماعات التكفيرية في العالم الإسلامي.

العمل الذاتي للإنسان الباحث، وإنتاجه الفكري المساهم في الحضارة، وهذه من المفاهيم المنحرفة، والنقاط الخطيرة التي وقع فيها المسلمون حين يجترونها عوامل القرابة والأنساب، ذا التفكير الطائفي المبني على التمييز العنصري والقبلي.

### ثالثاً: تحليل الأستاذ مالك بن نبي للإنسان العربي المسلم في مرحلة ما بعد الحضارة:

يرى الأستاذ مالك بن نبي في كتابه "شروط النهضة" بأن الإنسان لا يُنظر إليه على أنه هو المنشئ للحضارة فحسب، بل هو المستهدف منها، وعلى أنه في نفس الوقت نتاج لها، وعلى هذا فإن وضعية الإنسان ليست واحدة في جميع مراحل تاريخ المجتمع الذي ينتسب إليه، فهي تختلف باختلاف المرحلة الزمنية التي يوجد فيها مجتمعه، والتي تعكسها حالته النفسية والاجتماعية، فإذا كانت الحضارة في أوج قوتها يكون الإنسان على صورتها فعلاً مبدعاً، ويكون حظه أوفر، وإذا آلت إلى الانحدار آل الإنسان بدوره إلى الخمول والكسل، وتضاءل حظه، من هنا لم يعد الإنسان ناتجاً للحضارة.

يعبر مجتمع ما بعد الحضارة في تصور مالك بن نبي عن المرحلة التي توجد بها حالياً المجتمعات العربية والإسلامية، ويقصد بن نبي بمجتمع ما بعد الحضارة ذلك المجتمع الذي تكون فيه حضارته قد أنهت دورها فتوقفت حركته وألقي بها خارج حلبة التاريخ، وأضحى بعد هذا موضوعاً لأطماع ومطامح المجتمعات المتحركة الأخرى، إنه ذلك المجتمع المعلول الذي وهنت قواه بسبب فقدانها لشرارة باعثها، فتخلّى الإنسان عن دوره الإيجابي الفعال - كمشارك - في صنع القرارات وأحداث التاريخ الكبرى، ليرتد إلى مجرد متفرج تابع لمشيئة وإرادة الآخر الغالب، وفقد فيه عالمه الثقافي توازنه ومقوماته، أما عالم أفكاره فقد انطفأ ضياؤه وأصيب بالجمود<sup>36</sup>.

لقد طرح الأستاذ مالك بن نبي فكرة في غاية الأهمية في كتابه "المسلم في عالم الاقتصاد"، تتعلق بمقارنة دور الإنسان وأهميته في صناعة الحضارة، وعندما يكون نفسه خارج الحضارة، وطرح تساؤلاً يتمثل فيما يلي: لو افترضنا زلزالاً قوياً ومدمراً وقع لمدينة نيويورك، وكانت درجته قرابة 10 درجة على سلم ريختر، لا شك أن مثل هذا الزلزال سيدمر مدينة نيويورك بشكل كامل، ثم يطرح الأستاذ بن نبي نفس فرضية وقوع نفس الزلزال المدمر على مدينة مثل الجزائر العاصمة، أو أي عاصمة من عواصم العالم العربي مثل القاهرة، أو دمشق أو بغداد، ثم نتساءل جميعاً: "كم من وقت يستلزم أن تعود مثل ما كانت عليه كلٌّ من

36 - إن الأستاذ مالك بن نبي يرى أن المشكلة الأساسية لهذه الأمة تعود إلى معركة صفين التي وقع فيها الانقلاب على الشرعية الدستورية التي أسسها الرسول (ص) في دولة المدينة، ووضع حينها أول دستور عالمي يؤسس لحقوق الإنسان، وكان يرى أيضاً أن المرحلة التي نزل فيها الوحي هي المرحلة الروحية، ولا يراها تنتهي بوفاة الرسول (ص) بل تنتهي بـ"صفين"، وهي المرحلة الرئيسية التي تركبت فيها عناصرها الجوهرية، وفي ذلك يقول: "ففي هذه الحقبة ظلت روح المؤمن هي العامل النفسي الرئيسي من ليلة حراء إلى أن وصلت إلى القمة الروحية للحضارة الإسلامية وهو ما يوافق واقعة صفين عام 38هـ. ثم يقول: "لست أدري لماذا لم ينتبه المؤرخون إلى هذه الواقعة التي حولت مجرى التاريخ الإسلامي، إذ أخرجت الحضارة الإسلامية إلى طور القيصرية الذي يسوده عامل العقل وتزيينه الأبهة والعظمة، في الوقت الذي تظهر فيه بوادر الفتور الدالة على أفول الروح. فإن مؤرخينا لم يروا في تلك الكارثة إلا ظاهرة ثانوية، وهو نشوء التشيع في العالم الإسلامي، مع تداولهم لحديث ألمح فيه الرسول إلى تلك الكارثة وقد ورد فيه ما معناه "الخلافة ثلاثون عاماً ثم بعد ذلك الملك العضوض".

مالك بن نبي، شروط النهضة، دار الفكر دمشق سوريا، تحقيق عبد الصبور شاهين، إشراف ندوة: مالك بن نبي. ط. رابعة 1987 إعادة 2004 ص85

مدينة نيويورك والجزائر العاصمة أو القاهرة؟" من البداهة بمكان أن مدينة نيويورك لا تلبث مدة قصيرة أن تعود كما كانت، ويستحيل عودة كلِّ من الجزائر العاصمة أو القاهرة أو دمشق أو بغداد، في زمن قياسي قصير، ثم يضرب الأستاذ مالك بن نبي مثالا واقعيا آخر، مقارنا بين دولة ألمانيا وإندونيسيا، فيقول بما معناه: "لقد تحطمت ألمانيا نهائيا في الحرب العالمية الثانية، وكان الخبير الألماني شاخت هو المهندس الرئيسي لإعادة بناء ألمانيا، وبعد مدة وجيزة استطاعت ألمانيا أن تواكب الركب الحضاري العالمي، وأصبحت العملة الألمانية المتمثلة في المارك تزامم الدولار الأمريكي في الأسواق والبورصات العالمية، وحينها لجأت دولة إندونيسيا إلى العالم والخبير الألماني "شاخت" لينتقد دولة إندونيسيا من التبعية الاقتصادية، ولما كان الخبير الألماني "شاخت" في إندونيسيا كلف الدولة استقراض أموالا إضافية للنهوض بالدولة، ولكن مشروع الخبير الألماني "شاخت" باء بالفشل في إندونيسيا، والسبب في ذلك كما قال الأستاذ مالك بن نبي: إن الخبير الألماني "شاخت" لما كان في ألمانيا كان يتعامل مع الإنسان الألماني صاحب العقلية الألمانية، ولا يمكن قياسه بالإنسان الإندونيسي، هذا هو جوهر الخطأ الذي وقعت فيه إندونيسيا، لقد توقعت من وراء الخبير الألماني "شاخت" أن تنهض بدولتها بنفس القياس التي نهضت به ألمانيا، ولكن حسابها الخاطئ أوقعها في أزمة إضافية، بناء على الديون التي فرضتها على نفسها وراء المشروع المفترض، لذلك بقيت إندونيسيا هي ذاتها من قبل ومن بعد<sup>37</sup>، لأن المشكل في أصله يعود إلى الاستثمار في الإنسان قبل الاستثمار في الهيكل أو البنيان!!!

### المطلب الثاني: نظرية التوزيع والتوازن الاقتصادي في المدرسة الإسلامية عرض وتحليل:

بعد أن رأينا بأن المشكلة الاقتصادية تتمثل في سوء التوزيع، ثم استنتجنا أن أصلها يعود إلى الإنسان، علما بأن وراء الإنسان منهج إلهي سماوي، بالنسبة إلى المدرسة الإسلامية، والتي هي محور دراستنا في هذا المطلب، إن الإنسان بمعزل عن توجيه خالقه لتدبير شؤونه لا يقدر على شيء، مهما أوتي من الحكمة والعبقرية، ونحن في دراستنا هذه، سنستخلص نظرية التوازن الاقتصادي وعدالة التوزيع من كتاب الله عز وجل وهدى نبيه، علما بأن نظرية التوازن في الاقتصاد الإسلامي نظرية أصيلة فيه، ونابعة منه، وأنها مبنية على مفاهيم، وضوابط وقيود، وزواجر، إضافة إلى واقع برهن على صحة هذه النظرية كما ذكرنا، ونحاول طرح الموضوع عبر نقطتين، تتعلق الأولى بمفهوم المال في كتاب الله وما يتفرع عنه من نتائج وأثار، والثانية بالمنهج الواقعي لنظرية التوازن والتوزيع المالي في كتاب الله.

37 - إن الأفكار التي ساقها الأستاذ مالك بن نبي في كتابه: "المسلم في عالم الاقتصاد"، والمثال الذي صاغه عن إندونيسيا كان ذلك في الخمسينات من القرن الماضي، أما اليوم فإن دولة إندونيسيا قد خرجت من التخلف الذي كانت تعانيه، هي ومجموعة الدول الشرق الأقصى مثل ماليزيا وسنغافورا وغيرهما، والمشكل يعود إلينا نحن الجزائريين، لقد خرجنا من الاستعمار الخارجي الاستيطاني في بداية الستينات من القرن الماضي، لنقع في استعمار داخلي جديد، وقد استفاد المجتمع الجزائري بعد العهدة الخامسة، وأدرك الجميع حينها أن الجزائر لا زالت لم تتل حظها من كرامة الاستقلال، وهذه مسؤولية الطالب الذي نتوخي منه تحملها مستقبلا!!

أولاً: مفهوم المال في كتاب الله وما يتفرع عنه من نتائج وآثار:

أ- مفهوم المال وفلسفته في كتاب الله عرض وتحليل: المفهوم الأول لفلسفة المال في كتاب الله أنه عز وجل، باعتباره خالق هذا الكون، إن جميع الآيات القرآنية في الكتاب تنسب المال إلى الله، والإنسان الذي يحصل على أي شيء منه، فهو من قبيل التفضل والتكرم به من قبل الله، وهو ما سبق أن رأيناه في موضوع "الندرة"، ولنا في قصة "قارون" أكبر دليل على ذلك<sup>38</sup>، إن الله قد اعتبر جميع الأموال التي اكتسبها قارون تفضلاً وعتاءً منه عز وجل، لذلك صرحت الآية الكريمة فقالت: ﴿وَعَاتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ﴾ ويؤيد هذه الفكرة قوله تعالى في سورة الكهف، حين قال: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زُرْعًا (32) كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أَكْلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا (33)﴾ إن الإنسان في هاتين الآيتين الكريمتين، قد قام بكثير من الجهود المضنية في عملية استصلاح تلك الجنتين (الحديقتين)، لا شك أنه هو الذي قام بغرس تلك النخيل والأعناب في تلك الجنتين، وقام بحفر البئر لجلب المياه وسقي تلك الحقول والمزارع، وغير ذلك من الأعمال الشاقة التي قام بها، ومع كل ذلك فإن الله قد نسب جميع تلك الجهود التي بذلها والأموال التي صرفها إليه وحده، بموجب ما تفضل به الله على عبده من صحة وعقل وإدراك، وفي ذلك يقول الحق جل جلاله: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ (النحل/53)، من هذه الزاوية تتضح فلسفة المال في كتاب الله عز وجل، وما يتفرع عنها من نتائج وآثار.

ب - ما يتفرع من نتائج وآثار لذلك المفهوم: يتفرع عن ملكية الله للكون الكثير من النقاط، أهمها ثلاثة

1 - إن المقصد القرآني من ذلك المال أنه يُبتغى به الدارة الآخرة: إن المفهوم الحقيقي للحياة في القرآن الكريم هو حياة الآخرة، وهو ما يغيب عن مفهوم الإنسان بصفة عامة، لذلك قال الله عز وجل في سورة القيامة: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ (20) وَتَذُرُونَ الآخِرَةَ (21)﴾ وحين يفتح الإنسان عينيه يوم القيامة ويرى الحقيقة ماثلة أمامه يقول: ﴿يَالَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي (24)﴾ (الفجر/24) بذلك تكون الحياة الحقيقية هي حياة الآخرة الأبدية<sup>39</sup>. وليست الحياة الدنيا القريبة أو العاجلة. وهناك الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تصرح بذلك منها: حديث الرسول الذي يقول فيه: "يقول ابن آدم مالي ومالي، وليس لك يا ابن آدم من مالك إلا ما أكلت فأفنت، وما لبست فأبليت، وما تصدقت فأبقيت"، إن هذا الحديث يفسر المعنى العميق لنظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، ونظرية التكافل الاجتماعي، حين ربط بين ما يفنى ويبلى من مال الإنسان، والذي يبقى هو مال الصدقة، حين عبر عنه بالبقاء، فقال: "ما تصدقت فأبقيت"، من هذه

38 - قال تعالى في أواخر سورة القصص: ﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَعَاتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ (76) وَابْتَغِ فِيمَا ءَاتَاكَ اللَّهُ الآخِرَةَ وَلَا تَسْسِ بِمَا نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ (77)﴾

39 - إن الله عز وجل عالج النفس الإنسانية معالجة عميقة، ولنتأمل مع هذه الآيات في أواخر سورة الفجر: ﴿كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ (17) وَلَا تَحْضُونَ عَلَى طَعَامِ الْمُسْكِينِ (18) وَتَأْكُلُونَ التَّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا (19) وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا (20) كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا (21) وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا (22) وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الإنسانُ وَأَنَّى لَهُ الذُّكْرَى (23) يَقُولُ يَالَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي (24) فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ (25) وَلَا يُوثِقُ وِثْقَهُ أَحَدٌ (26) يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ (27) ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً (28) فَادْخُلِي فِي عِبَادِي (29) وَادْخُلِي جَنَّتِي (30)﴾

الزاوية تتأني نظرية التوزيع ، بين الأغنياء الذين بطرتهم المعيشة والفقراء الذين يتضورون جوعا في المجتمع الإسلامي.

**2 - نظرية التوزيع ضمن النصيحة التي نصح بها قوم موسى لقارون:** سبق أن رأينا نموذج الطغيان الاقتصادي الفاسد على يد قارون، والله قد ساق لنا في كتابه الكريم النصيحة التي أسداها له قومه من بني إسرائيل، وفي ذلك يقول الحق جل جلاله ضمن الآيات السابقة ﴿إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ(76)﴾ أي لا تغتر بما عندك من كنوز وأموال، إن الله لا يحب المغترين المتكبرين، ثم قال بعد ذلك: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ نستنتج من هذه الآية الكريمة أن جميع ما تفضل به الله على الإنسان من كنوز وأموال يجب تقسيمها إلى قسمين، قسم للآخرة، والقسم الآخر لهذه الحياة الدنيا، والعجيب في الأمر أنه جعل النصيب الأكبر كله للآخرة، والنصيب الأقل للدنيا، وعبر عن ذلك بقوله: ﴿وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾، باعتبار خلود الإنسان في الدار الآخرة، وعدم خلوده في هذه الحياة، ولكن معظم الناس من المسلمين يشيدون القصور والمباني الفاخرة لهذه الحياة وينسون الدار الآخرة، والحكمة القرآنية تقول عكس ذلك تماما.

عندما تترسخ هذه المفاهيم القرآنية لدى الإنسان المسلم، يبذل كل جهوده لبناء مستقبله في الدار الآخرة، فيساهم في بناء المستشفيات ودور الأيتام وغير ذلك من المشاريع الخيرية، وقد يفتح مدارس للتعليم حتى تساهم في ترشيد العقول، ويفتح قنوات إعلامية وجراند وصحف لمحاربة الفساد، ناهيك عن التكفل بالأيتام والأرامل وذوي العاهات، والفقراء والمحتاجين...

**3 - نظرية التوزيع بصفة عامة:** نظرية التوزيع في أي اقتصاد تتوقف على الموارد المالية لتلك الدولة، ونحن لا نريد الاستفاضة في ذكر جميع موارد الدولة الجبائية من أنواع الضرائب، إضافة إلى ما تتمتع به دولتنا من كنوز باطنية كالبتترول والغاز وغير ذلك مما تفضل الله به علينا... لو اقتصرنا على المورد المالي المتعلق بالزكاة فقط، التي فرضها الله على الأغنياء، كحق وواجب يؤديه للفقراء بدون من منهم ولا تفضل، لخلت مشكلة الفقر في المجتمع، يقول كثير من العلماء: "حق الزكاة وحده في المجتمع يغني جميع الفقراء"، وحديث الرسول يؤسس لهذه القاعدة حين قال: "إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم"<sup>40</sup>.

### ج - ضوابط وقيود أخلاقية تتعلق باستثمار المال في شريعة الله عز وجل:

المبادئ المتعلقة بالتعامل الاقتصادي في الإسلام مبنية على تحريم كل من الظلم والربا والاحتكار، وهو ما سبق أن رأيناه ضمن اقتصاديات النقود، إن مبدأ التعامل في الإسلام مبني على حديث الرسول (ص): "لا ضرر ولا ضرار" وقوله أيضا: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه"، إن جميع هذه المبادئ عبارة عن قيم حضارية تكفي أن تجعل هذه الأمة في مصاف الدول المتطورة ولكن كيف؟!..!

40 - لو قام أحد منا لإحصاء جميع الأموال التي هي عند أبواب الأموال والمصانع في ولاية البلدة لوحدها، وحسبنا ما عليهم من زكاة، ثم أحصينا جميع الفقراء في نفس الولاية، لوجدنا أن هناك فائضا يفوق عدد الفقراء بكثير، وهو ما صرح به الرسول في الحديث السابق.

## ثانياً: المنهج الواقعي لنظرية التوازن والتوزيع المالي في كتاب الله عرض وتحليل:

أ - المفارقة الكبيرة بين النظرية الماركسية والإسلامية: سبق أن رأينا أن الزعيم الشيوعي كارل ماركس قبل أن يؤسس نظريته الاشتراكية على أرض الواقع، حاول هو وجماعته أن يؤسس مستثمرة اقتصادية نموذجية تعاونية، خالية من التفاوت الطبقي، يعمل المشاركون في المصنع الواحد بكل صدق وإخلاص، ثم يقسمون الأرباح بينهم بالتساوي، ثم نجح هو وجماعته في مشروعه الاقتصادي النموذجي، والسؤال الذي يفرض نفسه: لماذا لما حاول غيره ومن جاء بعده تطبيق تلك الأفكار التي نادى بها ماركس في جميع الدول التي حاولت تطبيق تلك النظريات باءت بالفشل؟

إن الجواب على ذلك بسيط، إن النظرية التي أسسها ماركس المتمثلة في "عملية التوزيع على المنهج الاشتراكي" قد فرضتها الدولة الشيوعية بالحديد والنار على أفراد المجتمع، إن عملية التأميم التي قامت بها الدولة لم تنبع من قناعة المجتمع، فهي بعيدة كل البعد عن النجاح في الميدان، لذلك تنبأ الأستاذ مالك بن نبي بمدة ثلاثين سنة بزوال المنهج الاشتراكي وانهيار النظرية التي بنى عليها ماركس دولة الاتحاد السوفياتي، وذلك لشيء واحد أن المنهج الاشتراكي يحمل بذور سقوطه وانقراضه، والسبب في ذلك يعود إلى القول: "بأن أي نظرية علمية إذا لم يؤمن بها أصحابها يستحيل أن تنجح في الميدان"، وهو عكس ذلك تماماً بالنسبة إلى نظرية التوزيع في المدرسة الإسلامية، إن جميع المبادئ والقيم الحضارية التي جاءت في التشريع الإسلامي مصدرها خالق الكون، الذي هو الله جل جلاله، وأنها يُبتغى بها الدر الآخرة كما رأينا، إن درهم ينفقه الإنسان بنية تعميم الخير في المجتمع يضاعفه الله أضعافاً مضاعفة، وهو أعظم استثمار اقتصادي عند الله عز وجل يوم القيامة، قال تعالى في سورة البقرة: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (261). إضافة إلى ذلك إن جميع القوانين الإلهية نابعة من غرائز إنسانية يتفق عليها جميع الناس في العالم، فهي لا تتناقض مع الواقع مثل كل من النظريتين الليبرالية والماركسية اللتين اصطدمتا بالواقع، بخلاف المبادئ والمفاهيم القرآنية التي رأيناها، إذا طبقت في الميدان سيؤول المجتمع حتماً إلى مجتمع متكافل، يسوده الرخاء والطمأنينة ورجد العيش، ويزول منه الصراع والطبقي ومعظم الآفات الاجتماعية، وهو المجتمع الذي بناه الرسول في المدينة.

ب - النموذج الواقعي، لمجتمع الرسول في المدينة: يجب أن نعلم أن المجتمع المثالي الذي جسده الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة كان مصدره الوحي الإلهي، والرسول بمفرده لم يستطع ولن يستطيع أن يتحكم في المجتمع القرشي ويوطد دولة الخلافة حتى ربى صحابته الكرام على أخلاق الله عز وجل وفق كتابه الكريم، وهو معنى قوله تعالى في سورة الأنفال: ﴿لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلْفَتْ بِبَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (63) تفيد هذه الآية الكريمة بأن عملية التأليف بين القلوب ليست بيد الرسول، بل هي بيد الله عز وجل وفق المنهج القرآني، ومعنى الآية ينصرف إلينا نحن الذين لا نتمتع بوجود رسول الله بيننا، ويتعين وجوباً أن نعود إلى مصدر المعرفة الذي هو كتاب الله، فهو الموحد الأول والأخير لهذه الأمة وفق تلك المبادئ والمفاهيم التي أتينا على شرحها وتوضيحها.

إن مجتمع المدينة هو أفضل مجتمع عرفته البشرية، ويستحيل أن يعود ذلك المجتمع كمجتمع، وأول شيء تُربى عليه، هو البذل والعطاء والإيثار، ابتغاء الدار الآخرة، وقد وصفهم الله عز وجل في كتابه العزيز أروع وصف في سورة الحشر، حيث بدأ بوصف المهاجرين الذين تركوا ديارهم وأموالهم ابتغاء رضوان الله، فقال عنهم: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ (8)، لقد أضفى عليهم الله كل معاني التقدير وذلك لشيء

واحد، أنهم فروا بدينهم إلى الله وتركوا أموالهم وديارهم في مكة غداة الهجرة، وفي مقابل ذلك استقبلهم رجال لا يقلون عنهم عظمة وقدرًا، في المدينة المنورة، ففتحوا لهم قلوبهم وديارهم واقتسموا معهم أموالهم، قال فيهم المولى تبارك وتعالى في نفس سورة الحشر: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤِثِّرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (9) ﴿إن هذه الآية الكريمة توضح بحق ما كان عليه مجتمع خير القرون، والمعيار الوحيد في ذلك هو العطاء والإيثار بهدف حجز مكان في الجنة، ثم قال تعالى بعد آيات في نفس السورة، سورة الحشر: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (18) وقال أيضاً في سورة آل عمران: ﴿سَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (133) الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (134) ﴿41

### ثالثاً: نتيجة البحث وخاتمة:

أ - نتيجة البحث: نستخلص من هذه الدراسة ملاحظة هامة تتعلق بفلسفة التشريع السماوي وعلاجه للنفس البشرية، إن الإنسان في هذه الحياة يحكمه جانبان، جانب يتعلق بالغريزة الحيوانية، والجانب الآخر يتعلق بالجانب العقلي، يلاحظ أيضاً أن الجانب الغريزي الحيواني تغذيه النفس الإنسانية الأمانة بالسوء، إضافة إلى وسواس الشيطان، في حين الجانب العقلي تغذيه القوانين القرآنية، لذلك عقب الله على المهاجرين والأنصار في الآيات السابقة بقوله: ﴿وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (9) ﴿لو تمنعنا مع المنهج القرآني وطريقة معالجته النفس الإنسانية، لوجدناه منهجا فريدا لا يجاريه أي منهج في الوجود، كونه يحدث توازنا غريبا بين الجانب الغريزي الذي تغذيه النفس الأمانة بالسوء، والجانب العقلي الذي تغذيه القوانين الإلهية، ونعطي ذلك بمثال عن فلسفة المال ونظريتي التوزيع والتوازن الاقتصادي في المجتمع، فنلاحظ أن مجموع الآيات القرآنية التي تحت على الإنفاق والتصدق في أبواب الخير، وجدناها تتجاوز المئات، حتى لو قارناها بالآيات التي تحت على الصلاة مثلا، أو غيرها من المواضيع، ما هو السر في ذلك؟

ذلك لأن النفس الإنسانية شحيحة تميل إلى البخل وعدم العطاء، فهي تتعلق بالغرائر التي يتحكم فيها الشيطان، إضافة إلى الشهوات الحيوانية، فتأتي الأوامر والقوانين الإلهية لمعالجتها عن طريق القوانين والشرائع، وهو معنى قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (268) ﴿إن كثرة الآيات والحوافز التي جاءت بها الآيات القرآنية تدعو إلى الإنفاق تتناسب طردا وعكسا مع المغريات والنوازع الشيطانية في هذه الحياة، لو أمعنا النظر في الآية التي جاءت بعد الآية السابقة في سورة البقرة لوجدناها تقول: ﴿يُوتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُوتِ الْحِكْمَةَ

41- نفس المعنى ورد في سورة الحديد قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُّضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ (18) وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالشَّهَادَةُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ (19) اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ زِينَةٌ وَتَفَاخُرُهُمْ بَيْنَهُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْخَفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ (20) سَابِقُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ (21) ﴿

فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ(269)﴾ الغريب في الأمر أننا نضفي الحكمة على الرجل العالم مثل الطبيب، ولكن الله بعلمه بطبائع النفوس أناط مصطلح الحكمة على الرجل الذي يحسن الإنفاق في سبيل الله، ولنا كثير من الأمثلة قد تبرع فيها أغنياء أميون من فضول أموالهم وفاقوا الكثير من العلماء ذوي الشهادات العالية لذلك عقب الله على الآية السابقة بقوله: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ وأولو الألباب هم العقلاء الذين يدركون جيدا سر وجودهم في هذه الحياة وما ينتظرهم غدا يوم القيامة.

**ب - الخاتمة:** بني الطالب بنيتي الطالبة، إن قوانين التغيير والإصلاح، يجب أن نستثمرها من خلال كتاب الله عز وجل، كأعظم منهج علمي في هذا الوجود، مبني على قواعد وأسس علمية صحيحة وثابتة، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ (الرعد/11) فالله عز وجل لن يغير من حالنا التي هي الضعف والتشردم والضياع، حتى نُغَيِّرَ من حالنا بأعمالنا وإخلاصنا لله عز وجل، فكيف وهو القائل؟؟ ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾، (الطلاق/03) وما هذا التخلف الي نعيشه في الجزائر، من رشوة ومحسوبية، وفساد إداري وقضائي، وتعفن سياسي واقتصادي، إضافة إلى هذه الفتن التي عشناها ونعيشها حاليا، ويعيشها العالم الإسلامي، والأرواح التي تحصد يوميا بالمئات، إضافة إلى فيروس وباء "كورونا" الأخير، الذي اجتاح العالم أجمع، هو في حقيقته رسالة إلهية للبشرية جمعاء، بهدف التنكير والتخويف عما ينتظرها يوم القيامة، قال تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِالآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ (الإسراء/59) وهي من جانب آخر، نتيجة لتصرفاتنا وسوء أعمالنا وبُعدنا عن الله عز وجل، قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ بِمَا كَسَبْتُمْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ (الشورى/30) إن الضمير المهني غائب في معظم مناحي الحياة، ورسالة الأستاذ تبدأ بتوضيح الرؤى، وتصحيح المفاهيم، كما أن رسالة الطالب تبدأ من تفهم ما يتعلق به من مسؤولية، وحمل أمانة الأجيال مستقبلا، علما بأن أمانة العلم والعدل والقضاء، أعظم وأخطر مسؤولية في هذه الحياة...42، سواء مارست أيها الطالب، أو الطالبة مهنة القضاء، أو المحاماة، أو التوثيق، أو تقلدت أي وظيفة سامية في الدولة، أو لم يكتب لك الحظ في التوظيف، مهما يكن من أمر، حاول بني العزيز أن تكون مواطنا شريفا يدرك معنى المسؤولية كأب أو زوج، أو أم تتحمل مسؤولية أسرته.

بني الطالب بنيتي الطالبة، الآن قد أتيت على نهاية هذه المطبوعة، ليس الهدف من وراء تسطير هذه الحروف، أن تردّ لي بضاعتي يوم الامتحان، بقدر ما أطلب منك محاولة فهمها والعمل بما فيها، والسعي إلى توصيل ما فيها من أفكار إلى الأجيال اللاحقة، خاصة إذا وفقك الله لاستلام منصب التدريس مستقبلا بعد التخرج، ولا أطلب منك شيئا، إلا أن ترفع يديك لي بالدعاء على ظهر الغيب، طالبا مولانا عز وجل المغفرة والثبات، وأن يحقق طموحاتي ومشاريعي الفكرية في حقل البحث العلمي، والله من وراء القصد.

الأستاذ عبد الرحمان صالح بابكر

42 - أراد رئيس وزراء بريطانيا في الحرب العالمية الثانية "ولسن تشرشل" أن يجري تقييما إداريا لدولته، فاستدعى لذلك جميع الوزراء، طالبا منهم تقديم تقارير لكل وزارة من الوزارات، فتقدم وزير الصحة بتقريره، ثم وزير التربية والتعليم، ثم وزير الرياضة، ثم وزير المستعمرات، ثم تتابع بقية الوزراء، وكان وزير العدل والقضاء آخر من قدم تقريره، فقال للرئيس "تشرشل": سيدي الرئيس أن قانون القضاء والعدالة في بريطانيا يسير على أحسن ما يرام، وأتحمل بذلك جميع مسؤولياتي، وأبذل كل ما في وسعي لبسط وتوطيد الحق والعدل في كل المملكة، ثم عقب الرئيس "تشرشل" على قوله فقال: "إن جميع التقارير التي قدمتموها أيها الوزراء أضعتها في كفة، وتقرير وزير العدل أضعه في كفة أخرى، وأنا حاليا مستغن عن دراسة جميع التقارير، إذا ضمنت العدالة في دولتي، فقد ضمنت كل شيء".

- معنى ذلك إذا كانت لدينا عدالة نستطيع أن نقول لدينا دولة، وإذا لم تكن لدينا عدالة فلا دولة عندنا!!!

